

الرئيس : سيادة الرئيس ، هل هناك من جديد لدى الحكومة حول قوانين الانتخابات .
وزير العدلية : الحكومة تطلب اعادة هذا القانون وسحبه للاطلاع عليه مرة ثانية ؟
(ضجة)

الرئيس : لا يجوز سحبه ولكن يمكن اعادته للجنة القانونية ، وبما كنتم الاطلاع عليه لدى اللجنة القانونية .

(ضحكة)

الرئيس : اذن نعيد القانون الى اللجنة القانونية الجديدة المنبثقة عن مجلس الاعيان الجديد واذا اردتم ستوجه الدعوة لمعالي وزير العدلية لحضور جلسة اللجنة لنتمكنا من بيان آرائكم وملاحظاتكم .

السيد المفلح : الرجاء من دولة رئيس مجلس الاعيان ان يطلب من الحكومة بالخاص الاسراع بقراءة ودراسة هذا القانون بالنسبة للمدة التي بقي فيها هذا

القانون بين مجلسي الاعيان والنواب فنحن بحاجة ماسة لقراءة هذا القانون لتجري عليه التعديلات على اساس متطلبات المصلحة العامة

الرئيس : هذا عائد لك بصفقتك احد اعضاء اللجنة القانونية لمجلس الاعيان . والاسراع مطلوب من لجتكم .

سيادة رئيس الوزراء : احب ان اطمئن معالي العين الزميل المحترم بان الوزارة حاضرة في اي وقت تدعى فيه من قبل اللجنة القانونية لبحث هذا القانون الحكومة حاضرة في اي وقت .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت الابحاث الواردة على جدول اعمال اليوم ، وسأعين موعد ومواضيع الجلسة القادمة فيها بعد وسأعلم الاعضاء الكرام بذلك .
وارفضت الجلسة

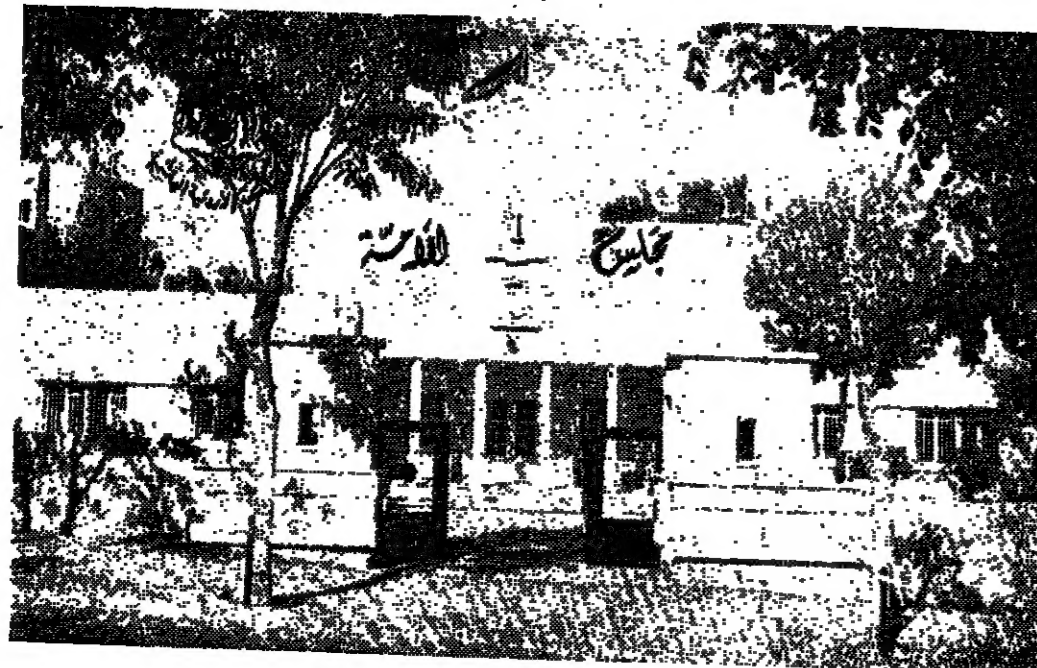
سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة رئيس مجلس الاعيان

خليل عصفور سعيد المفتي



تقريرا

- ١ - قام بتنظيم هذا السبيل هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدان بيون ولاظم مرزوق
- ٢ - قام بتدقيق هذا المند في المطبعة السيد : وليد التجداوي



مجلس الاعيان

مزاكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

العدد ٧ ، الخميس : ١٢ رجب سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ م . العدد ٨

مجلس الاعيان

الجلسة الرابعة يوم الخميس في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

جدول الاعمال

صفحة

٩٣

(ووفق عليه)

١ - تلاوة حضر الجلسة السابقة .

٩٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

٩٣

١ - كتاب اجازة من معالي السيد انور نسيه

صفحة

- ٣ - مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم (١) بشأن :
- ٩٤
- ١ - القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ٦٣ قانون بنك الانشاء الاردي المحدث الضمان .
- ٩٤
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ٦٣ المعدل لقانون المقرعات القوانين كما وردت
- ٩٦
- ٣ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ٦٣ المعدل لقانون محكمة من النواب وارسلت للحكومة
- ٩٧
- ٤ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ٦٣ المعدل لقانون الاجام .
- ٩٧
- ٥ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ٦٣ قانون المسالكين المناقشة تقرر اعادته
- ٩٨
- والمستأجرين للمقاررات الوقفية .
- ١٠٦
- ٦ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٦٣ بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد .
- ١١١
- ٧ - القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ٦٣ معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية .
- ١١٢
- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣ .
- ١١٢
- ب - قرار رقم (٣) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
- (رفض القانون)
- ١١٢
- ٤ - مقررات اللجنة المالية :
- أ - قرار رقم (٢) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية :
- ١١٤
- ١ - مشروع قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية لسنة ١٩٦٣ .
- ١١٤
- ٢ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ .
- ١١٥
- ٣ - القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون ضريبة الاراضي
- ١١٦
- وارسلت للحكومة

• القرار المؤقت دليقة سداد عن دوح السيد كيني وارسلت برفقة ترقية

صفحة

- ٤ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ قانون تنظيم الميزانية العامة .
- ١١٧
- ٥ - مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ .
- ١٢١
- ٦ - القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣ قانون ضريبة المواشي .
- ١٢٣
- ٧ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .
- ١٢٤
- ٨ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .
- ١٢٩
- ب - قرار رقم (٣) بشأن مشاريع القوانين التالية :
- ١٣٠
- ١ - مشروع لقانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢ .
- ١٣٠
- ٢ - مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ٦٣ .
- (رفضت واعيدت
- ١٣٢
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ٦٣ .
- للنواب مرفوعة)
- ١٣٤
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (عينت في ١٩٦٤/١٢/٥)
- ١٣٥



هكذا عند الاصل

مجلس الأعيان

○○○○

مجلس الأعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/١١/٢٨ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

تغيب باجازه : السيد انور نسيه .

وتغيب معتذرا : السيد هاشم الجيوسي .

وتغيب بدون معلره : دولة السيد ميمر الرفاعي وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي السادة : عبد الرحمن خليفة وزير المالية ، بشير الصباغ القائم بأعمال قاضي القضاء ووزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير العدل ، عبد اللطيف العنيتاوي وزير الأشغال العامة ، صالح برقان وزير الصحة ، كامل عني السدين وزير الزراعة ، عبد الرحمن الشريف وزير الاقتصاد الوطني .

افتتاح الجلسة :-

الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة ، بسم الله الرحمن الرحيم نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة بالجمعية : نصادق على ما جاء فيه ولغني السكرتير من تلاوته

• السيد المفلح : ارجوان يعمل المجلس الكريم على الوقوف دقيقة حديد على روح الراحل الكريم السيد كندي لما له من الخدمة العامة للانسانية

الرئيس : هل يوافق المجلس على ذلك

الجميع : موافقون

(وهنا وقف جميع من في القاعة دقيقة حديد ثم جلس الجميع)

الرئيس : وهل تقترحون ارسال برقية تعزية باسم المجلس

الجميع : موافقون

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاعتذارات والاجازات

(١)

السكرتير العام : ورد كتاب اجازة واحد فقط من معالي السيد انور نسيه وهذا نصه :

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

تحية واحتراماً ، وبعد ، ارجو من المجلس الكريم ان يوافق على منحي اجازة لمدة اسبوع ابتداء من يوم السبت ١٩٦٣/١١/٢٣ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٦٣/١١/٢٢
العين
انور نسيه

الرئيس : لقد اخذ المجلس علماً بذلك . ويكتب له بالموافقة

الجميع : موافقون

٣ - مقررات اللجنة القانونية

(١)

الرئيس : تنتقل الآن لمقررات اللجنة القانونية ليلفضل المقرر معالي فلاح باشا

المقرر :

(قرار رقم ٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠ بحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء سماحة الأستاذ الشيخ نديم الملاح ، معالي السيد عبد الحليم النمر ، معالي السيد علي الهنداوي ، معالي السيد انور نسيه ومعالي السيد رياض المفلح ، ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وهي :-

(١) القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان

(٢) القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون المقرعات

(٣) القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة

(٤) القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الائتام

(٥) القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ قانون المالكين والمستأجرين للمقاررات الوقفية

(٦) القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣ بالقانون قانوني مجلس الوعظ والارشاد

(٧) القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣ معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية

(٨) مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣ اللجنة القانونية

الرئيس : تتلى القوانين للموافقة عليها

- ١ -

المقرر :

الاسباب الموجبة

لما كان بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان يتمتع بصفة خاصة اذ هو بمثابة مؤسسة لها صفة دولية بسبب مساهمة وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ب ٨٠٪ من رأسماله ، وصفة شبه رسمية نظرا لمساهمة الحكومة ب ١٠٪ من رأسماله ، وحيث ان تفيد البنك باحكام قانون الشركات رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ لا يمكنه من الاستمرار بتحقيق الاهداف والغايات التي انشئ من اجلها ، فقد رأى انه من المصلحة وضع هذا القانون الخاص كي يعمل بموجبه ويمكن من الاستمرار بممارسة صلاحية وإعماله دون التقيد بالقانونين المشار اليهما اعلاه .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣

قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠

المادة ٢ - يعتبر هذا القانون قانونا خاصا ويرجع اليه ، دون غيره بالنسبة لجميع الامور والمعاملات المتعلقة ببنك الانشاء الاردني المحدود الضمان او الناشئة من ذلك .

المادة ٣ - يستثنى بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان، المسجل لدى وزارة العدلية كشركة بتاريخ ٢٩ / تموز سنة ١٩٥١ تحت رقم (١١٣٧) من احكام قانون الشركات (القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢) واحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ (قانون معدل لقانون الشركات) او اي تعديل او تبديل لها او اي قانون او تشريع او نظام آخر يحل محلها .

المادة ٤ - يبقى بنك الانشاء المشار اليه ويعتبر قائما وموجودا فعلا وقانونا متمتعاً بجميع الحقوق والصلاحيات التي يتمتع بها قبل نفاذ القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ ويعتبر ذا شخصية قانونية واهلية قانونية كاملة ويحق له ممارسة القيام بأعماله والصلاحيات والامور وفق عقده التأسيسي ونظامه الداخلي الحاليين او المعدلين كما ويحق له ان يتقاضى ويقاضي وان يمارس وان يستمر في ممارسة كافة الصلاحيات والحقوق التي ينولها اياه قانون وضع الاموال غير المنقولة تاميناً للدين - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ او اي نظام او تعليمات صدرت تنفيذا للامور المنصوص عنها فيه صوتاً لحقوق الدائنين لاحدا منها او تأخيراً لها - او اي قانون او تشريع آخر قد يحل محله في المستقبل وذلك كله بالرغم من نصوص واحكام اية قوانين او أنظمة او تعليمات او تشاريح او اوامر اخرى قد تكون مخالفة لذلك .

المادة ٥ - ١ - ان العقد التأسيسي والنظام الداخلي المشار اليهما في هذا القانون هما الموقعان من رئيس مجلس الادارة والمودع نسخة موقعة عن كل منهما لدى وزارة الانشاء والتعمير والمفوظ نسخة موقعة عن كل منهما لدى مركز البنك المذكور في عمان .

٢ - يجوز تعديل العقد التأسيسي والنظام الداخلي المشار اليهما من وقت لآخر حسباً هو منصوص فيها على ان ترسل نسخة موقعة (ويوقع عليها رئيس مجلس ادارة البنك) الى وزارة الانشاء والتعمير وتحفظ لديها وتحفظ نسخة موقعة عنها بذات الشكل لدى مركز البنك المذكور في عمان .

المادة ٦ - بالرغم من نصوص واحكام اية قوانين او أنظمة او تعليمات او تشاريح او اوامر اخرى يحق لو كالة اغالة وتشغيل اللاجئتين ان تتضمن للمساهمين الآخرين في البنك اية حصة يمكن ان تنشأ لهم بالنسبة لاية قروض او فئة قروض المعطاة او التي ستعطى من قبل البنك للاجئتين افراداً او جماعات او بصفة جمعيات تعاونية او خلاف ذلك .

المادة ٧ - يكون البنك معفى من جميع انواع الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها اعتباراً من يوم تأسيسه ويحق لمجلس الوزراء وضع او اعطاء اية اضعاءات او تسهيلات او استثناءات او اعتبارات اخرى مهما كان نوعها للبنك المذكور او اي من موظفيه او مديره او مستشاريه .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مسؤولون عن تنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على القانون كما تلاه المقرر مادة مادة وعليه بمجموعة .

الجميع : موافقون
السيد المفلح : ارجو ان التفت النظر الى المادة (٥٠) من النظام الداخلي لان هنالك بعض الامور

المادة (٥٠) : يظل مشروع القانون والقرار الذي اقرته اللجنة في ذات الا ان يقرر المجلس صرف النظر من تلاوة مذكرتها بطلب قبوله على الاضطرار .
ثم تجرى المناقشة بحيث موضوعها اجمالاً ، فلذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ بطلب الى مناقشة مواد مادة مادة بعد تلاوة كل منها اسناداً وتعليقاً ، ثم يوجه الرأي على كل مادة في قبول التعديل من مجلس النواب او على تعديلها .

- ٢ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٢٣) المعدل لقانون المرفقات مادة مادة .
(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهما هو نصه بالشكل النهائي كما سيرسل للحكومة

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣
قانون معدل لقانون المرفقات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المرفقات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١١ - كل من وجد في حوزته مادة ملح البارود بدون رخصة يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز السنة أو بغرامة لا تزيد عن مئة دينار أو بكليهما العقوبتين .

المادة ٣ - تضاف الى القانون الاصيل المادتان التاليتان بعد المادة (١١) مباشرة وتعطيان رقم (١٢) و (١٣)

المادة ١٢ - مع مراعاة احكام المادة (١١) كل من :-

١ - خالف احكام المواد ٣-٨ من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

٢ - وجد في حوزته أو نقل أو باع أو اشترى مادة مفرقة بدون ترخيص يعاقب بالسجن المؤقت أو غير مشروع يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

نسير عليها تختلف عن مسيرها في مجلس النواب مثل تحويل القوانين للجان مباشرة من رئيس مجلس الاعيان ، بينما في مجلس النواب تحال المشاريع والقوانين من قبل المجلس ، والمادة (٥٠) تشير الى الاكتفاء بالتوزيع . . . وكسبا للوقت فارجوا ان يصرف النظر عن تلاوة القانون او المشروع ويكتفى باعطاء المحفوظات من قبل اي عين من الاعيان المحترمين لأن هذه القوانين بطبيعتها توزع وتعمم وتعطى للاعيان قبل الوقت المحدد لاجتماع المجلس

الدكتور خليل : ان ما تفضل به معالي رياض من اختلاف النصوص في الانظمة الداخلية بين الاعيان والنواب وارد وصحيح تماماً ، لكن واقع الامر ان مجلس الاعيان يجتمع مرة في الاسبوع واستغرق جدا هذه المجلة حتى الجلسة التي هي مرة في الاسبوع او الاسبوعين تقل وتتضائل الى ان تستمر نصف ساعة ، فجلس الاعيان هو مجلس لتدقيق ولأخذ بعين الصحة والصواب ما يأتي من مجلس النواب المقرر . فرغم توزيع هذه القوانين قبل مدة على حضرات الاعيان فكثير من الاعيان من يقول لم تصلهم هذه المشاريع وقسم آخر اؤكد لم يقرأ هذه المشاريع وقد اكون انا واحداً منهم . . . لذلك احرص على المصلحة يقضي بالدراسة والتبصير وهذا ليس ضياع للوقت وانما هذه القوانين تطبق على الناس ولذلك يجب ان تعبرها من الأهمية والدراسة الطويلة ما يكفيها وهذا لا يتعارض مع ما تفضل به الاخ رياض بك .

السيد الحسيني : موافقون على ما قاله معالي الدكتور الرئيس : وهو كذلك

السيد المفلح : يعني فرضكم لا تقرأون ضحك -

الرئيس : ليستمر المقرر بتلاوة القوانين على ان يتلى كل قانون مادة مادة

٣ - استعمل مادة مفرقة بقصد الارهاب أو بقصد ايقاع الضرر في الأزواج أو الممتلكات سواء نتج عن ذلك ضرر أم لم يشج يعاقب بالاعدام .

المادة ١٣ - يجري المدعي العام المختص التحقيقات الأولية في قضايا ملح البارود ويحيل الأوراق إلى النائب العام الذي له أن يقرر إما إحالة التهم للمحاكمة أمام محكمة نظامية وفقاً لاحكام المادة (١١) أو إحالته للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة وفقاً لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة ١٤ - يعاد ترقيم المواد (١٢-١٥) بحيث يصبح (١٤-١٧) .

(٣)

الرئيس : يتلى قانون محكمة أمن الدولة المعدل مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة النهائية التي سيرسل بها للحكومة)

قانون () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي كما يلي :-

أ - باللغة ماجاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

و - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون المرافعات كما عدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة

١٩٦٣ وما يحال إليها من النائب العام من جرائم حيازة ملح البارود بمقتضى المادة (١٣) من القانون ذاته .

ب - بأضافة الفقرة الجديدة التالية إليها بعد الفقرة (و) مباشرة

ز - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٩٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

- ٤ -

الرئيس : يتلى القانون المعدل لقانون الائتام مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به للحكومة .)

الاسباب الموجبة

بما انه توجد في صناديق الائتام مبالغ احتياطية غير مطالب بها وبما انه من المصلحة اتفاق هذه المبالغ أو أي جزء منها ، من أجل انشاء دار للدراسة الائتام الإسلامية الصناعية في مدينة القدس ، لما يتطوّل عليه هذا العمل من خدمة إنسانية للائتام ، عن طريق تعليمهم الحرف والصناعات ليصبحوا قسّادين على مواجهة اعباء الحياة .

وقد وضع مشروع التعديل للمادة (١٥) من القانون ، لتتمكن مجلس الوزراء ، من وضع النظام اللازم لتحقيق الغاية الآتفة الذكر .

قانون الائتام المعدل المؤقت

رقم () لسنة ١٩٦٣

المادة - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الائتام المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من القانون الأصلي بالصورة التالية :-

أ - تعطى الفقرة (٤) منها رقم (٥) .

ب - تضاف الفقرة التالية إليها لتأخذ مكان الفقرة (٤) .

٤ - كيفية التصرف بأموال احتياطي صناديق الائتام .

- ٥ -

الرئيس : يتلى قانون المالكين والمستأجرين للمقارنات الوقفية مادة مادة .

المقرر :

الاسباب الموجبة

بالنظر لما كانت تعانيه دائرة الاوقاف والشؤون الإسلامية العامة من نقص كبير في مواردها بسبب وقوع معظم الاوقاف الإسلامية في المنطقة المحتلة من فلسطين ، ولما كانت الدائرة مضطرة للسعي بجميع الطرق المشروعة والوسائل الممكنة لزيادة وارداتها لتمكينها من القيام بواجباتها الدينية والخيرية ، رأى مجلس الاوقاف الاعلى تأجير اراضي متعددة واقعة في مناطق تجارية متمتزة من المملكة للغير بأجرة رمزية بقصد اقامة المنشآت التجارية عليها على نفقة المستأجرين مع اعطائهم حق استغلال هذه المنشآت مدة معلومة من الزمن في مقابل تكاليف هذه الانشاءات

وقد تم بالفعل تأجير اراضي وقفية عديدة في المملكة بالطريقة المذكورة منذ سنة ١٩٥٠ فصاعداً وانشأ المستأجرون على هذه المقارنات منشآت تجارية من غازون ومكاتب وفنادق سعيود ملكيتها للاوقاف الإسلامية لدى انتهاء مدد اجاراتها مما سيضاعف موارد دائرة الاوقاف الإسلامية وتمكينها من مضاعفة خدماتها الدينية والخيرية والقيام بالتزاماتها المتعددة .

ونظراً لضيق مساحة الاماكن التجارية في المملكة فقد تمكن معظم مستأجري الاراضي الوقفية بالطريقة المذكورة من استيفاء تكاليف ما اقاموه من ابنية عليها خلال مدة لا تزيد على الثلاث سنوات أو الأربع سنوات واستفادوا بذلك من ريع هذه المنشآت لبأني سنين الاجارة استفادة طائلة تساوي اضعاف ما انفقوه في سبيل البناء .

لقد شعرت دائرة الاوقاف والشؤون الإسلامية العامة بمتاسبة حلول اجل الاجارات المذكورة ان الطمع قد اخذ سبيله لقلوب بعض مستأجري الاراضي الوقفية المشار اليهم فأغلروا يحاولون استغلال ما اقاموه من انشاءات على الاراضي المؤجرة لهم بطريقة تضاعف ارباحهم اضعافاً مضاعفة ضد مصالح الاوقاف الإسلامية وخلافاً لروح نصوص الاتفاقيات المعقودة فيها بينهم وبين دائرة الاوقاف الإسلامية وخلافاً لكل عدل وعرف ، مما سيلحق افساح الضرر بالاوقاف الإسلامية ويحرمها من واردات منتظرة لدى انتهاء اجل العقود التي اجرتها مع المستأجرين .

فبعض المستأجرين هدودوا بأنهم سيتمسكون بحماية قانون المالكين والمستأجرين لدى انتهاء اجل عقود اجاراتهم مع ان هذه العقود تنص صراحة على وجوب تسليمهم المنشآت التي يقيمونها بمقتضى العقود للاوقاف الإسلامية لدى انتهاء مدة الاجارة وان العلة لا تسمح باعطاء مثل هؤلاء المستأجرين الحماية للبقاء في الانشاءات والاستمرار في الاستفادة وحرمان الاوقاف من ريع هذه الانشاءات خلافاً لروح اتفاقهم مع دائرة الاوقاف ، ويكفي هؤلاء المستأجرين ما قالوه من ربح وفير خلال سنوات الاجارة .

كما ان البعض من المستأجرين أيضا اخذ في محاولة استغلال ما اقامه من انشاءات خلافا لكل عرف ولكل ما هو عدل ، فعلى سبيل المثال اجر المستأجر من الاوقاف المخزن في الانشاء الذي اقامه بمبلغ ثلاثمائة دينار وهو اجر المثل ونظرا لقلّة المحلات التجارية أصبحت قيمة خلو او مفتاحيه هذا المخزن تساوي في بعض الاماكن ما لا يقل عن الفين او ثلاثة آلاف دينار وقد اخذ الطمع سبيله لنفس المستأجر من الوقف ونفس من استأجر منه أو وصلت لسماع دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية اخبار وقسوع المواطة بين المذكورين بعد ان قرب اجل عقود الاجارة المطلوبة مع الاوقاف ، فأخذ المستأجر من الوقف في تجديد العقد بينه وبين من اجره وجعل بدل الاجاره مبلغ خمسين دينارا بدلا من ثلاثمائة دينار وذلك لقاء قبضه مبلغا كبيرا من المال من المستأجر الفرعي ، ويخشى ان تكون دائرة الاوقاف ملزمة بالاجارة الفرعية المذكورة لدى انتهاء العقد بينهما وبين المستأجر الاصلي نظرا لاحكام قانون المالكين والمستأجرين .

واذا بقي الوضع على ما هو عليه الآن فستحرم الاوقاف الاسلامية من الواردات المنتظرة خلافا لما سمعت اليه وافقت عليه .

كما ان بعض المستأجرين من الاوقاف اخذ بمنح مستأجريه حق التأجير الفرعي لقاء قبضه مبلغ كبيرة منهم الامر الذي سيضر بمصالح الاوقاف ضررا كبيرا .

ولجميع هذه الاسباب ودلها للاضرار الجسيمة التي ستمتلك بالاوقاف الاسلامية رؤى من المصلحة العامة وضع هذا القانون :

وان هذا القانون لا يحجب بتاتا بحقوق مستأجري العقارات الوقفية ولا يسلب منهم اي حق بمقتضى عقود اتفاهم مع دائرة الاوقاف الاسلامية ، ولكنه يضع حدا لاي تحايل على القانون ضد صالح الاوقاف الاسلامية .

السيد المفلح : دولة الرئيس .

قبل الدخول في القانون اريد ان الفت نظر المجلس الكريم ومعالى المقرر الى شيء يشكو منه الكثيرون في هذا البلد .

قانون المالكين هو بحد ذاته قانون استثنائي وضع في ظروف واوراق معينة لاجل حماية المستأجرين من تصرف المالكين ، وهناك عند تطبيقه ظهر بعض المساوئ من جملة هذه المساوئ ، المساوئ التي اشارت لها الاسباب الموجبة للقانون الذي نحن بصدد

نعم انا كنت من اعضاء اللجنة القانونية عندما اقرت الموافقة على هذا القانون ، الا انه خطرت لي بعض الخواطر بعد اقرار هذا القانون من اللجنة القانونية . لذلك استميت اللجنة القانونية علدا للسبب الذي جعلني ان لا اذكر امامها ما اريد ان ادلي به في صدد هذا القانون .

الاسباب قوية وظاهرة وتزيد من قبل كل من يقرأ القانون وضرورة تأييده الا ان هناك امر من شأنه ان يجعلنا ان نحمل ان نطلب الى ضرورة ادخال تعديل على هذا القانون المؤقت بحيث نجعله يشمل الاراضي الفضاء او العرصات مهما كان مالكاها ، ..

المقرر : نقصد غير الاوقاف .

السيد المفلح : غير الاوقاف مهما كان مالكاها وبهذا نزيل نقطة نظم منها المالكون بصورة مستمرة ومؤجرة الى الاشخاص من قديم الزمان وتستغل

استغلالا بشعا على منظر ومرأى من المالك ، وبأضافة هذه الفقرة اي تعديل وادخال هذه النقطة الى القانون نكون عملنا على حمل المالك الى تعمير ارضه وانشاء المنشآت ضمن المناطق البلدية . وبذلك تزيد ضرائب الخزينة من الضرائب على العقارات والاملاك التي تنشأ على هذه الاراضي التي تسمى الاراضي الفضاء :

ومن ناحية ثالثة نستطيع ان نحمل المالكين على تعمير وتجمل البلد تجميلا تتطلبه المصلحة ، هذا اذا عدنا الى المستأجرين لهذه الاراضي نجد منهم من يستغلها ويضع فيها الحطب وفي فصل الصيف يطبخ وغير ذلك مما يشين منظر وتجمل البلاد كالعاصمة والقدس التي هي محط نظر السياح .

ولذلك ربما يشعر بعض الاخوان من الاعيان ان هذا القانون هو قانون خاص للعقارات الوقفية ، فانا اقول ربما ان يكون ذلك حسب تفكيرهم ولكن اذا جئنا وادخلنا التعديل على عنوان القانون بان جعلناه يقتصر بالعبارة التالية (قانون المالكين والمستأجرين) بحذف العقارات الوقفية من العنوان وكذلك حذف (العقارات الوقفية) من المادة (١) من القانون . وبذلك تأتي على المادة الثانية من حيث التعاريف للمستأجر والمستأجر الفرعي ومن ثم تأتي لبادة الرابعة ونعطيها رقم (٣) ونترك الرابعة والخامسة ونعطيها رقما رابعا ونقل المادة الثالثة ونعطيها رقما خامسا ونقول (لا تسرى احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ لسنة ٥٣ وتعديلاته على اي مستأجر او مستأجر فرعي كما هو معرف في هذا القانون) . ونعطي هذه الفقرة رقم (١) وندخل اضافة ثانية ونعطيها رقما ثانيا ونقول (ويستثنى ايضا من احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ وتعديلاته الاراضي الفضاء) . وتنقيد هذه الفقرة اذا كان القصد الاخلاء لاغراض التعمير

والانشاء والبناء وبهذا نزيل امرا كان اكثر المالكين يشكون منه لمدة طويلة .

وزير المالية : مع اعترافي بوجاهة الاسباب التي ابدتها معالي العين فان مكان التعديل المقترح ليس هذا القانون وانما هو قانون المالكين والمستأجرين الاصلي .

السيد المفلح : انا ذكرت الاسباب انه لا يجعلنا... هذا قانون لنا ان ندخل اي تعديل عليه بعنوانه وباية مادة فيه وبذلك نجعله كجزء من قانون المالكين والمستأجرين

الدكتور خليفة : دولة الرئيس

قانون المالكين والمستأجرين هو قانون عام واعتقد ان الاوقاف كهيئة والاشخاص كأفراد هم يمشون ذلك بموجب القانون . الاسباب الموجبة التي وردت هي بالفعل كانت كافية لاطهار مساوئ هذا القانون وما يتلاعب فيه المستأجرين وغيرهم ، لاني ارى انه ليس من العدل ان يسن قانون لانصاف هيئة معينة هي جزء من الشعب ويترك هذا القانون والمجلس يأخذ بانه قانون جائر ويترك على بقية الشعب .

لذلك ارى انه من الاصح ان نعالج الموضوع اذا اخذنا بعين الاعتبار هذه الاسباب الموجبة التي وردت على الاوقاف وغير الاوقاف في المملكة ... ويجب ان نعالج القانون بمجموعه حينئذ ينصف الجميع اما ان يميز في هذه الناحية فلا يجوز .

النقطة الثانية اعتراضي فيها على معالي عضو اللجنة رياض بك واريد ان اسأله هذه المعلومات وهو عضوفي اللجنة لماذا لاتدون او يشاور بها اعضاء اللجنة القانونية ، لانه لا يجوز مطلقا ان يكتم شيئا على اللجنة التي هي مفوضة من قبل المجلس ليأتي ويعارض هباء هذه مباديء خطيرة ، الا اذا وجد هناك شيء

بعد اقرار القرار استندوا كما للموضوع لانه قال (استميت)
الاجنة عدرا لاني لم اذكر هذه الاسباب ... ولذلك
اطلب معرفة هذه الاسباب الموجبة لعدم ذكر ومشاركة
الاجنة في هذا الموضوع .

السيد المفلح : انا ما ذكرت للمجلس ...

الرئيس : ... ارجوك الكلمة اوزير العديلة .
وزير العديلة : حقيقة الاسباب التي دعت لاجراء
هذا التعديل على قانون المالكين والمستأجرين تلعب
وتنصرف لحماية المؤجر وهو هنا دائرة الاوقاف
ذلك لما تبين في الحياة العملية من ان المستأجر
الاصلي من دائرة الاوقاف يسأجر ارضا ليقم عليها
بناء يؤول بالنتيجة الى دائرة الاوقاف ولكنه بدلا من
ان يعيد هذه الارض وما عليها من بناء الى دائرة الاوقاف
يأتي ويستعمل صلاحياته المنصوص عنها في قانون
الملكين والمستأجرين ويتواطىء مع شخص آخر
اسمه بهذا القانون (المستأجر الفرعي) يتواطىء مع
المستأجر الفرعي ثم يلحق اضرارا باجسار جديدة
يلحق اضرارا بالغة بدوائر الاوقاف ، فهذا التعديل
قصص من الحكومة حماية دائرة الاوقاف
هذه الحالة بالذات متوفرة بقانون المالكين والمستأجرين
في حالة تأجير اراضي القضاء ذلك لانه قد تبين في
الحياة العملية من ان من يؤجر ارض قضاء لا يستطيع
اخراجها فيما يحكم قانون المالكين والمستأجرين .
فالاسباب الموجبة لتعديل هذا القانون لمصلحة دوائر
الاوقاف متوفرة وصالحه لان تكون اسبابا موجبة
لحماية المؤجر لارض قضاء في ظل قانون المالكين
والمستأجرين فلما اقترح وبإسناد الحكومة اوافق على
هذا التعديل .

السيد الهنداوي : اذا المجلس الكريم وافق من
ناحية المبدأ على اقتراح السيد رياض بك يعاد القانون

للجنة القانونية لصياغته من جديد صياغة قانونية
فارجو وضع الاقتراح بالرأي .

السيد النمر : هنالك نقطة سيدي يحيل الي ان
يقف المجلس عندها قليلا ليعطي رأيه .

الحكومة تقدمت بتعديل خاص محدد لقانون
الملكين والمستأجرين ، اذا اللجنة القانونية او المجلس
توسع وتناول القانون الاصلي بمجموعه عندئذ يعطى
المجلس - وهذا يدولي - نفسه حق المبادرة في التشريع .

السيد المفلح : ... هذا موجود ويستطيع المجلس
ان يغير كل القانون حق التشريع معطى للحكومة والمجلس
النواب والمجلس الاعيان على السواء .

السيد النمر : لنفرض ان الحكومة تقدمت
بمشروع قانون لتعديل مادة في قانون اصول المحاكمات
الجزائية - انا اريد ان اجلو هذه النقطة - فهل
يستطيع المجلس ان يتناول بالتعديل القانون بكامله ؟

السيد المفلح : نعم . نعم . واني اثني على
اقتراح معالي الاخ علي الهنداوي ومن اجل الانسجام
وضع التعديل بصورة قانونية وموافقة للواقع ان
يعاد اللجنة القانونية لصياغته .

المقرر : كتمرر لي ملاحظة

ارجو ان اوضح للمجلس الكريم ، بان المادة
(٩٥) من الدستور تنص على ما يلي :

المادة (٩٥) (١) يجوز لعشرة او اكثر من
اعضاء اي من مجلسي الاعيان والنواب ان يقترحوا
القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في
المجلس لابتداء الرأي فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح
احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون
وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او في الدورة
التي تليها .

السيد التل : هذا القانون يعالج قضية خاصة
عندما يكون المؤجر اوقاف فأقترح الموافقة عليه
اولا حتى نحل هذا الجزء من المشكلة

القانون العام قانون المالكين والمستأجرين
يحتاج للدراسة اوسع من هذه النقطة بالذات لان
اكثر الناس مستأجرين وليسوا مؤجرين دراسة
للقانون العام يجب ان تكون اعم من هذه
النقطة . هذه النقطة فقط لحماية المؤجر عندما يكون
اوقاف النقطة نفسها تشغل لحماية المؤجر عندما
لا يكون وقف لكن قانون المالكين والمستأجرين
ايضا يجب ان يعمي المستأجرين ، كذلك الدراسة
المقترحة لقانون المالكين والمستأجرين يجب ان
تكون اعم واشمل

المقرر : وبحسب منطوق المادة ٩٥ من الدستور
وزير العديلة : القانون لا ياتي بداية من اي
من المجلسين يحكم الدستور بل يأتي من السلطة التنفيذية .

فلما اقترح ان تطبق احكام المادة (٩٥) من
الدستور ويحال المشروع او الاقتراح المقسّم بأراء
العشرة اعضاء الحكومة لتضع تعديلا جديدا .

السيد المفلح : يعني ان هذا القانون توقف ..
- ضجة -

الدكتور خليفة : الحكومة صاحبة المشروع
قبلت بالرأي الاخير على ان يتقدم عشرة من اعضاء
المجلس

هذا المشروع توقف الان ...

- ضجة -

الان يوجد عشرة اعضاء من المجلس يرغبون
ويطلبون تعديل المشروع لتتضم به الحكومة

- ضجة -

نحن الآن في بحث موضوع قانون اسمه (قانون
الملكين والمستأجرين للعقارات الوقفية) هنالك
القانون الآخر وهو (قانون المالكين والمستأجرين)
القانون العام ، فاذا اراد معالي الاخ او اكثر ان
يقدموا باقتراح لتعديل اي مادة يتوجب عليهم ان
يقدموا بحسب منطوق المادة (٩٥) من الدستور باقتراح .

لذلك ارجو من المجلس الكريم ان يأمر
بالاستمرار بتلاوة القانون .

السيد المفلح : هذا اذا اردنا ان تأتي بشيء
جديد ، الاسباب الواردة عاجلت نقطة واحدة من
زاوية واحدة نحن نريد ان نعمم هذه الفائدة للاراضي
القضاء .

هنالك اقتراح من علي بك يطلب اعادة القانون
الى اللجنة القانونية لصياغته بالشكل الذي تكلمت
عنه ، واقتراح علي بك مغاير لقرار اللجنة .

السيد الهنداوي : اقترح فيما يلي اذا قبل المجلس
الكريم الموافقة مبدئيا على اقتراح التعديل الذي
اقرحه معالي رياض بك ان يعاد القانون الى اللجنة
القانونية .

الشيخ الاستاذ الملاح : دولة الرئيس

ان هذا القانون قانون خاص والتعديل المقترح
يحتاج الى مشروع يقدم من الحكومة لذلك اقترح
السير في القانون وتلاوته .

السيد المفلح : ألقت نظير المجلس الكريم الى
الي ما ورد ، قبول معالي وزير العديلة الذي تكلم
باسم الحكومة وقال أؤيد ما جاء باقوال العين المحترم
بمعني هذا انها تقدمت بالمشروع وازادت ان تدخل
هذا التعديل واطلب التقيد بما جاء برأي الحكومة

- ضجة -

هكذا حتم الامر

السيد الفخر : ياسيدي انا لا ازال عند رأيي ، المشروع الذي يرى بعض النواب الاكارم ..

السيد المفلح : .. الاعيان يا عبد الحليم بك لسه ما تعودت على الاختيارية

- ضحك -

السيد الفخر : .. الاعيان الاكارم وضعه يجب ان يقدم بمشروع والمشرع بحال للحكومة والحكومة هي التي تعرضه بحسب الاصول .

السيد ديمس : نحن في صدد مشروع قانون مر من مجلس النواب وفيها يتعلق بالتعديل الذي اقترحه معالي الزميل رياض المفلح فيجب ان يقدم باقتراح مكتوب وموقع من عشرة اعيان خارج الجلسة . .. هذا قسانون واعتقد من وجهة دستورية لا يجوز ان يسحب قانون بعد ان اقره المجلس النيابي (اصوات لم يسحب)

السيد الل : على ما يبدو لم اوضح حديثي بالتفصيل ، هذا القانون يحل مشكلة خاصة عندما يكون المؤجر وقف لذلك اقترح السير والموافقة عليه يعني حل جزء من المشكلة تمشية القانون بدون تعقيدات

هناك رأي في هذا المجلس حل هذا المشكل بالنسبة للمؤجر بصرف النظر عن صفاته بتقديم بذلك اقتراح منع التحقق ان قانون المالكين والمستأجرين يحتاج لدراسة عميقة اشمل من هذه المشكلة لانه ..

المقرر : .. اذا امرتم ياسيدي المادة (١٤) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان تنص :

المادة ١٤ - ١ - اذا اقترح احد الاعضاء وضع قانون او تعديل احد القوانين المعمول بها

او النساء فعليه ان يقدم بذلك الى الرئيس تقريراً مفرعاً في شكل مواد تحت ارقام متسلسلة ومرقمة بلائحة تحتوي على تفصيل الاسباب الموجبة ، وعلى الرئيس ان يحيل هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة لدراسته وابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه او رفضه .. الخ

فارجوكم ان تسير في القانون .

السيد الهنداوي : ياسيدي اذا ارى ان رياض بك معه كل الحق في اقتراحه والنظام يساعده بدليل منطق المادة (٥٣) من النظام الداخلي التي تنص

يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الاصلي او ادخال تعديلاً على تعديل اللجنة المختصة ، او اضافة مسود جديدة ان يقدم اقتراحه خطياً . - دعوني اكمل - فاذا قدم الاقتراح قبل اللجنة - يعني قبل ان تجتمع اللجنة - يحال على اللجنة المختصة . اما اذا قدم اثناء المداولة - مثلاً هو الحال معنا الان فتجري المناقشة فيه في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه - كما قلت ان المجلس الكريم وافق - الا اذا تقرر ان يحال على اللجنة للدراسة وتمحيصه - وتجب الاحالة حيناً - يعني بدون رأي المجلس اذا طلب ذلك لمقرر اللجنة او الحكومة او رئيس المجلس .

كما اقترحت اذا المجلس الكريم مبدئياً وافق على اقتراحي وله كل الحق ان يقترح فيحال على اللجنة حتى يوضع بصيغة قانونية ، لذلك رياض بك معه كل الحق فيما اشار اليه

السيد المفلح : المادة التي اشار لها فلاح باشا هي للمشاريع والقوانين التي تكون مبدار بحث في المجلس

- ضجة -

الرئيس : الاقتراح بالرأي السيد المفلح : لا . لا يجوز طرحه بالرأي بحسب المادة (٥٣) من النظام الداخلي

- ضجة -

المقرر : دولة الرئيس ،

الاخوان يتمسكون بالمادة ٥٣ وهي تقول : المادة (٥٣) يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الاصلي او ادخال تعديلاً على تعديل اللجنة المختصة او اضافة مواد جديدة ان يقدم اقتراحه خطياً فاذا قدم الاقتراح قبل اللجنة يحال على اللجنة المختصة اما اذا قدم اثناء المداولة فتجرى المناقشة فيه في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه الا اذا تقرر ان يحال على اللجنة للدراسة ، وتجب الاحالة حيناً اذا طلب ذلك مقرر اللجنة او الحكومة او رئيس المجلس .

لا للمقرر طلب ولا الحكومة طلبت الاحالة

- ضجة -

السيد المفلح : طلبت الحكومة

المقرر : طلب كمين

السيد الهنداوي : هناك حالتين حالة المناقشة وحالة الانزام ، فاذا طلب للمقرر او الحكومة الزام يحال على اللجنة بدون مناقشة ومن دون رأي المجلس ، اما اذا ما طلب المقرر ولا الحكومة يتناقش المجلس والمجلس يقرر احالته . اولاً . الحكومة طلبت الآن ..

- ضجة -

المقرر : الحكومة ما طلبت حسن بك يتكلم

كمين

وزير البلدية : اكرر ما قلته سابقاً ان المؤجر للاراضي القضاء ليس له حيازة في قانون

السيد الحسيني : نحن امام قانونين القانون الاول قانون المالكين والمستأجرين والثاني قانون المالكين والمستأجرين للمقارنات الوقفية الاوقاف التي حينها توجر تقف امام حيل والاعيب المستأجرين بالنسبة لمصلحة الوقف .

هنا علاقة افراد بالفراد وهنا علاقة هيئة تدبير عمل خيرى لمصلحة المنتفعين من هذا العمل الخيري والتي تقف امام الاعيب وحيل تحرمها من حقها او من الفوائد التي تعود على الموقف عليهم الوقف . في الاسبوع الماضي حينما قال انور بك نسيه بانسه يجب ان تراعي الفئسة الثالثة في مسألة الكهرباء لأن هنالك شركة الكهرباء والحكومة وفي فئسة صاحبة المشاريع الفرعية . وقف رياض بك وقال لسه : مين قال لك انه يحق لنا ان نصب انفسنا مدافعين او محامين عن الفريق الثالث ..

السيد المفلح : تطبيق المادة ٥٣ بحرفها ياسيدي .

السيد الحسيني : دعني اكمل .. فعندنا فريق ثالث يستطيع ان يبدي رأيه بنص المادة التي تفضل بها فلاح باشا اي بتقديم طلب بالتعديل موقع من عشرة اعضاء حسب الاصول .

وكما قال وصفي بك هذا الموضوع يحتاج لدراسة وفيه القانون جاء من الحكومة لتستفيد منه الاوقاف اذ ان الاوقاف بحاجة الى ان تراعى مصالحها فرجو السير بالقانون كما ورد واقر من اللجنة ، وان كان هنالك ايسة اقتراحات ان تقدم بحسب الاصول .

الرئيس : هنالك اقتراح من علي بك ارجو اعادة تلاوته يا علي بك

السيد الهنداوي : اقترح احالة اقتراح رياض بك المفلح الى اللجنة القانونية لتعيد صياغته وتناقشه

هكذا منه الاصل

المالكين والمستأجرين وبموجب المادة الرابعة من قانون المالكين والمستأجرين يتضح ذلك . انا وافقت العين المحترم على اقتراحه بالنسبة لما وجدته من نص في قانون المالكين والمستأجرين .

المقرر : وافقت كمين ؟

وزير العدلية : اتكلم بصفتي وزيراً للعدل

السيد الهنداوي : كيف تسأله وهو يتكلم من مقاعد الحكومة

السيد الملاح : يا فلاح باشا القضية بسيطة ولا يوجد بها هضم حقوق كما قال بعض الاخوان - ضجة -

{ جرى نقاش لم يكن بالامكان تسجيله
او كتابته . }

القائم بإعمال قاضي القضاة : القانون المؤقت لم يحسم الاوقاف مما وقعت فيه من اضرار ، ونطالب ونرجو من هذا المجلس ان تقر مقاررات اللجنة القانونية وتوضع بالتصويت .

الاستاذ الشيخ الملاح : عندما يقال حكومة يعني ذلك ان وزير العدلية او وزير التربية يتكلم ، الان تكلم وزير الاوقاف وتكلم وزير العدلية فلا نستطيع ان نقول قالت الحكومة ان السلي فصل بالأمر سيادة رئيس الوزراء .

السيد الملاح : شكل اؤسسة وزارية .

الدكتور خليفة : هذا اقتراح على الحكومة وعلى الوزير ، معالي الوزير قال وعلى مسمع سيادة رئيس الوزراء اتكلم باسم الحكومة ، فلم يجد مجالاً لمناقشة هذا الموضوع .

الناحية التالية الزامية باحالة القانون الى اللجنة القانونية اي كما قال النظام بوجوب الاجالة حينها اذا

طلب ذلك مقرر اللجنة او الحكومة او رئيس المجلس ، فالحكومة هنا وافقت والرئيس ماعدا المقرر لم يوافق

الرئيس : يحال للجنة

السيد النمر : المادة (٩٥) من الدستور تمنع المجلس من النظر الا في القوانين المعروضة عليه .

المقرر : نقصدون احالته على اللجنة بناء على طلب الحكومة

الرئيس : نعم وبناء على اقتراح السيد علي الهنداوي الاستاذ الشيخ الملاح : اقتراح رياض بك يعني تعديل قانونين هذا القانون وقانون المالكين والمستأجرين العام

الرئيس : اللجنة القانونية تدرس هذا الموضوع دراسة وافية وتحيله على المجلس .

وزير العدلية : القانون مؤقت ومعمول فيه وتأخير البحث فيه لا يضر بالاوقاف مطلقاً .

السيد التل : ياسيدي انا اسف على التكرار ، روح التحويل مقصود فيه فقط حماية المؤجر ، الاوقاف على العين والرأس لانها مؤسسة عامة ، ولكن لما ناتي للقانون العام المستأجر ايضاً يجب ان نحمله ، هذا التحويل او هذه الرغبة التي تايه فقط لمساواة المؤجر سواء وقف او لا لكن في حالة الوقف على العين والرأس مؤسسة عامة ولكن في القانون العام المستأجر واكثرية الناس مستأجرين .

السيد الهنداوي : ياسيدي لا تعني احالة الاقتراح على اللجنة ان تقبله اللجنة قد توصي اللجنة برفضه لأن ليس له علاقة بالقانون الاصيل . او يانه غير عادل .

اما من ناحية النظام فلم كل الحق ان يقرحوا أثناء المناقشة اي نص يريدون

السيد الهنداوي : دولة الرئيس

عندنا في النظام الداخلي يميز للمجلس بعدم قراءة المواد حتى واخذ الرأي عليها اذا لم يطرأ عليها تعديل . . .

المقرر : لا . لا . لا . . .

السيد الهنداوي : . . هذا ما يقوله نظامنا

الداخلي . .

الرئيس : . . يا سيدي مقرر اللجنة ما شاء الله عنه يتحمل ومعنا في جلسة سابقة كلمة من الدكتور خليفة بان لا يقال بان مجلس الاعيان اجتمع اليوم وكانت مدة اجتماعه ربع ساعة فلتكن القراءة استمر يا فلاح باشا .

المقرر :

الاسباب الموجبة

رأت الحكومة السابقة انشاء دائرة باسم مجلس الوعظ والارشاد للاشراف على المساجد وموظفيها وعلى شؤون الوعظ والارشاد في المملكة بعد فصلها عن ادارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وقد اصدرت لهذه الغاية القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والنظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ وقد اتفق على تأمين نفقات هذه الدائرة من مخصصات مجلس الاوقاف ومن الخزينة وقدرت النفقات ببائتي الف دينار تدفع منها الخزينة مائة الف ويدفع الباقي من موازنة الوقف .

لم يساغذ الوضع المالي للموازنة العامة على تخصيص هذا المبلغ واكتفى بتخصيص خمسة وعشرين الف دينار لغايات رفع مستوى الوعظ والارشاد في المملكة مما يستحيل معه اقسامة الدائرة المبحوث عنها بالشكل المتفق عليه سابقاً بالإضافة الى

السيد الخطيب : هذا القانون هو اخطر قانون يمر على هذا المجلس السواد الاعظم من الناس مستأجرين اما المالكين فقلة ، لذلك يجب ان يفصل قانون الاوقاف عن القانون العام .

السيد الحسيني : اشيع الموضوع بحثنا وارجو طرح الموضوع للتصويت .

المقرر : الواقع اننا لم نتمسك ونسير على نظامنا الداخلي في البحث في هذا القانون وكل منا يتكلم بالنسبة لاهواءه ، النصوص تركناها واشتغلنا باهوائنا لذلك ما اريد قوله ان الحكومة والرئيس قرروا احالته للجنة القانونية ، المجلس ليس له رأي فيه وسيعود القانون الى اللجنة القانونية .

الاستاذ الشيخ الجعبري : الاوقاف تنقسم الى قسمين اوقاف عامة واوقاف ذرية ، فارجو ان يشمل هذا القانون الاوقاف الذرية ايضاً .

المقرر : سماحة الشيخ

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ترحب بكل عضو ان يحضر ويبحث معها لأنها تعز برأيه

الدكتور خليفة : اقترح اقفال باب البحث

الرئيس : هل يوافق المجلس على اعادة هذا القانون الى اللجنة القانونية لاعادة بحثه على ضوء ما ورد باقتراح كل من رياض بك وعلي بك .

الجميع : موافقون

(٦)

الرئيس : ليستمر معالي المقرر بتلاوة القانون المؤقت (٢٨) بالغاء قانوني الوعظ والارشاد مادة مادة للموافقة عليه سائلو على حضراتكم الاسباب الموجبة ثم القانون وهذه هي الاسباب الموجبة للقانون ،

ان إيجاد دائرة جديدة الاعمال يمكن القيام بها بواسطة دائرة الاوقاف فيه زيادة في النفقات لا مبرر لها وتوسع في انشاء اجهزة ودوائر جديدة تثقل كاهل الموازنة في المستقبل ، ونتيجة لذلك فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

المقرر : (متابعاً)

قانون مؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣ .

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون الوعظ والارشاد رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ والانظمة الصادرة بموجبها .

السيد التل : ياسيدي انا اعتقد ان الغاء هذا القانون نكسه شديده ، كل شيء في هذا البلد يتقدم للأسماء سواء في الإدارة أو القضاء أو الاقتصاد أو الطرق أو بالمدارس أو بشعب البريد أو بالعيادات الصحية ماعدا المساجد والوعظ والارشاد وهي اخطر قوه روحية في هذا البلد . لذلك هذا القانون قانون مجلس الوعظ والارشاد من بعد دراسة ، أيام الحكومة التي تشرفت برئاستها ، وخطأ وجود او خطأ افعال الأئمة والمساجد واهال الوعظ واهال الارشاد خطر كبير نحن معرضين له في هذا البلد بسبب عدم الاهتمام والعناية بالأئمة والمرشدين وبالمساجد حجة التوفير حجة مردوده ، لأن هذه القضية قضية خطره لاحتياج إلى توفير ، المساجد نطلب موزع

للبريد نطلب منه مؤهلات خاصة ونطلب منه شهادات خاصة ونعطيه راتب خاص ، اما امام المسجد سواء كان في بلدة او في قرية والذي يتحكم بالمصير الروحي للآلاف الموقلة من السكان تركه وشأنه عرضة للاهمال وعدم الانتباه ، ولذلك انا اقترح رد هذا الرد للقانون السابق لأنها مسألة خطيرة جدا ويجب ان نتبه ونعمل لاعادة المسجد لمكانته الحقيقية كمركز للأشعاع الروحي وان نضع فيه الأكفاء وان يكون الأئمة خاضعين لتوجيهات عالمه صحيحة من دائره مركزية بهذا يمكن اعادة المساجد الى مكانتها الروحية المؤثرة الحقيقية والتي جعلها الاهمال في الوقت الحاضر مجرد لاشيء لذلك اطلب او اقترح على المجلس رد قرار اللجنة .

الدكتور خليفة : دولة الرئيس

يمكن ان نفهم ان الحكومة تقول لاداعي ارسد مئة الف او مئتي الف دينار ونكتفي اما ان تتلفظ بمنتهى الخطورة وتقول - ان الوضع المالي لا يساعد - ماذا تعني الحكومة من قولها هذا في الاسباب الموجهة لهذا القانون ؟

هل خزينة الدولة وصلت الى حد تعجز فيه عن دفع ١٠٠ الف دينار ؟ هذا فيه خطورة كاملة نريد ان نعرف ذلك بالنسبة الى المشاريع التي تقوم بها الحكومة والتي توعد الناس بها والأكفء الذي .

لهذا اطلب من معالي الوزير او من الدولة جواباً على ما قلت .. انا افهم ان تقول الحكومة ان مشروع ما لا يستحق الا خمسين الف او عشرين الف اما التحجج بالوضع المالي لا يساعد على دفع مئة الف هذا شيء خطير وقد تكرر على الألسن وصارت موضد ان الخزينة مفلسة وهذا يلقي الرعب بين الناس ويجب ان نفهم سر هذا الموضوع .

الاستاذ الشيخ الملاح : قضية الوعظ والارشاد امرها موكل الى سماحة ..

- ضجة -

الدكتور خليفة : ارجوك نريد جواب من الحكومة ..

الرئيس : وزير المالية ليس في القاعة وقد بعثنا له ليحضر .

الاستاذ الشيخ الملاح : موكل الى سماحة قاضي القضاة ويمكنه وضع من الانظمة والقوانين ما توافق عليه الحكومة وتكون بهذه القوانين والانظمة تنظم الوعظ والارشاد ولحفظ حقوقهم .

اما ان تشكل دائرة جديدة تكلف الخزينة من الأموال فأني بحسب اجتهادي لا اراه صائباً اذ علينا ان نوفر من مال الخزينة ما استطعنا توفيره الا بضر بالوضع الحالي .

الرئيس : يا معالي الدكتور لقد حضر وزير المالية .

وزير المالية : ما هو السؤال .

الدكتور خليفة : في الاسباب الموجهة لاعادة مشروع قانون الوعظ والارشاد او الغاءه ان الحكومة يوضع مالي لا يساعد على دفع مئة الف دينار .

اقول ان المفروض بالحكومة ان تبين من الاسباب ان هذا المشروع لا يعادل مئة الف دينار هذا يمكن ويمكن للمجلس ان يناقشه .

اما التلويح بان الدولة لا تملك ان يهدد الموازنة رقم مئة الف دينار فهذا مرعب وخيف وخصوصاً وزير الاقتصاد والحكومة تعلن عن الاكتفاء الذي يهدد سبع سنوات .. كلهم .. الوزير السابق والحالي واللاحق ..

لذلك هذا موضوع خطير وعدم ثقة ويدور على الألسن مع العلم ان تاجر يمكن ان يدفع المئة الف دينار .

فهذا ليس من الاسباب الموجهة ارد مشروع وليس كاف وهو موضوع خطير بالاضافة الى ما ينتج عن هذا الموضوع الخطر ، وارجو من الحكومة انه ان كان هناك افلاس ان تعلمنا سواء يجلسه سرية او يجلسه علنية واذا لم يصير فحرب الاعصاب هذا يفقد الثقة في مشاريع الدولة لذلك ارجو من وزير المالية ان يقول هل ١٠٠ الف دينار تضعف موازنة الدولة ام لا ؟

السيد الملاح : قبل ان يجيب معالي وزير المالية ارجو ان اوضح نقطه حتى تكون واضحة لحضرة العين الدكتور مصطفى والحكومة .

اولا : المبلغ المشار اليه ٢٠٠ الف دينار وليس ١٠٠ الف دينار - كله واحد .

ثانياً : مواردنا لم تكن من خزينة الدولة خزينة الدولة تساهم بقسم بسيط وهي من دوائر الاوقاف .

فاذا كان هناك عجز ففي دوائر الوقف والتي يجب ان يراعى فيها التوفير لما تقتضيه مصلحة الأوقاف .

وزير المالية : ان الموضوع الذي اثاره معالي العين المحترم موضوع دقيق ويصعب ان يجاب عليه بجملة عامة هذا اولا : ثانياً الغاء هذا القانون لا علم لي به والحكومة التي تقدمت بطلب الغاء لم تكن عضواً فيها .

حينما تقول الحكومة ان موازنتي لا تتحمل ان تصرف على جهة من الجهات لا يعني هذا مطلقاً ان الدولة ليس لديها المال الكافي وانما الدولة توزع

أموالها على مشاريع ونواحي مقصودة فقد لا تقبل أن تصرف ديناراً واحداً على موضوع معين وتقبل أن تصرف مليون دينار على موضوع آخر ، هذا لا يعني أن هناك عجزاً يعجز الدولة عن دفع ٢٠٠ ألف دينار .

ثانياً : الموازنة المروضة على مجلس الاعيان أيضاً تعترف بوجود عجز قدر بست ملايين دينار فهذا شيء واضح لا مجال فيه للفرع ودول كبرى أيضاً قد يكون في ميزانها الائتماني عجز لكن هذا العجز لا يعني أن الدولة ليس لديها مسال لأن تقوم بواجباتها المطلوبة . هذه مسألة فنية لما أقول عندي عجز في الميزان التجاري ليس هذا معناه أفي مفلس ، أمير كما تقول عندها عجز .

الدكتور خليفة : يا سيدي في الأسباب الموجبة يقولون (وضع الموازنة) .

المقرر : الأسباب الموجبة المربوطة في القانون واضحة تماماً وأريد أن اتلوا ثانية على مسامع الأعضاء الكرام .

أن ما قصده الحكومة في طلب إلغاء القانونين وارد وأريد على ذلك أن زملائي الكرام في اللجنة القانونية معالي السيد علي الهنداوي والسيد الشيخ الملاح كأعضاء في اللجنة القانونية إتفقنا على توصية المجلس الكريم على قبول إلغاء القانونين بالنسبة لما أقره مجلس النواب . أقول هذا ليسمع الأخوان أننا في اللجنة واقفاً على الألفاظ .

هناك أسباب واضحة تماماً يا معالي الدكتور .

لم يساعد الوضع المالي للموازنة العامة على تخصيص هذا المبلغ . يعني إل ٢٠٠ ألف دينار

التي كانت الحكومة تدفع منه ١٠٠ ألف دينار ، والأوقاف ١٠٠ ألف دينار ، واكتفي بتخصيص خمسة وعشرين ألف دينار لغايات رفع مستوى الوعظ والإرشاد ، يعني معناه مهتمين بالوعظ والإرشاد في المملكة . مما يستحيل معه إقامة الدائرة المبحوث عنها ، يعني بدليل أن بقي ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ موظف يأخذون رواتب من الحكومة في حين أن الغاية التي يتطلبها من الحكومة في المبلغ الذي وضعته في الموازنة ، بالشكل المتفق عليه سابقاً بالإضافة إلى أن إيجاد دائرة جديدة لأعمال يمكن القيام بها بواسطة دائرة الأوقاف فيه زيادة في النفقات لا مبرر لها وتوسع في إنشاء أجهزة ودوائر جديدة تثقل كاهل الموازنة سواء كانت الحكومة أو الأوقاف في المستقبل ونتيجة لذلك فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

القانون مقدم من الحكومة لإلغاء ، مجلس النواب أقر إلغاء القانون اللجنة القانونية لمجلس الاعيان أوصت المجلس الكريم بقبول النساء القانونين وللملك علينا الآن وضع الرأي المخالف بالرأي .

الشيخ الأستاذ الجعيري : اعتقد أن رأس الدولة حفيد الرسول وإن الأمور الإسلامية في هذه الدولة مهمة لذلك أرجو أن ينظر للامور الدينية نظرة إجلال واحترام لأن الرسول عليه الصلاة والسلام جاء للدعوة للخير وحفيدة الحسين بن طلال هو أيضاً جاء للخير والدعوة التي جاء بها جسنده و كبللك سيادة رئيس الوزراء .

أن هذا القانون الذي ساعد على ردة هو اختيار الرئيس بدون انتخاب ورئيس العلماء يجب أن ينتخب انتخاب من العلماء لأن عين تميّن ويقال بأن سماحة كبير العلماء ذهب إلى هنا وسماحة كبير العلماء ذهب إلى هنا وذهب للحرم وذهب للمسجد لا أن الرئاسة

يجب أن ينتخب لها انتخاب وإن أمور الدين يجب أن ينظر إليها بعين الإجلال والاحترام . . .

الدكتور خليفة : هذه أمور خاصة بأمولانا . . .

الشيخ الأستاذ الجعيري : أن الأمور الدينية التي نحن بصددتها أرى أن ينظر إليها بعين الإجلال والاحترام وأن يتولى أمور الدين رجال العلم لأن البلد كثرت فيه الأحزاب وكثرت فيه الفتن وكثر فيه الخروج على الدين ، فلا يمكن أن تقاوم الأحزاب ولا يمكن أن تقاوم البدع ولا يمكن أن تقاوم الفتن إلا بالدين ورجال الدين وبعلماء الدين ، أرجو أن ينظر لهذا الأمر بعين الإجلال والاحترام وأن ينظر إليه بما يستحق من عناية . بلد جلالة مليكه حفيد الرسول ورئيس الوزراء فيه حفيد الرسول . . .

الرئيس : ما رأيكم بالقانون .

الشيخ الأستاذ الجعيري : القانون الذي جاء وسع الأمر وجعل قاضي القضاة وجعل كبير العلماء فلو استندت وظيفة قاضي القضاة لأحد العلماء لأنتمي الأمر ولما احتجنا لهذه التكاليف لأن قاضي القضاة هو رئيس العلماء .

الرئيس : ترون أن لا لزوم لهذا القانون .
الشيخ الأستاذ الجعيري : نعم لأنه يحمل الدولة مصاريف كبيرة جداً .

السيد الخطيب : مع موافقتي الشامة على الفكرة التي أبدتها دولة السيد وضفي التل من أنه يجب على الحكومة أن تنظر في أمر رفع شأن العلماء فهذا وارد جداً .

غير أنني أخالف أن تقام دائرة لهذه المهنة ، الدائرة ياسيدي التي خصص لها ٢٠٠ ألف دينار أو طلب لها هذا المبلغ لأن هذا المبلغ فقط يصرف

للإيجارات وللأثاث والهواتف وما إلى ذلك ولا يستفد منها شيئاً العلماء الذين تريدون رفع مستواهم .

دوائر الأوقاف في المملكة تقوم بمهمة الإشراف على المساجد وتاجير أراضي وإملاك الأوقاف والعناية بالعلماء فإذا سلبت منها هذه الصلاحية تبقى دوائر الأوقاف في المملكة ويصرف عليها أموال كثيرة تبقى مهمتها فقط تاجير الأوقاف إذا قام قانون الوعظ والإرشاد .

لذلك إذا أرادت الحكومة أن ترفع من مستوى الوعظ والإرشاد عليها أن تزيد رواتبهم وأن تخفف الصالح منهم وليس بإيجاد دائرة جديدة .

المقرر : أنا اعتقد أنه لم يبق شيء . خاف على المجلس الكريم بعد أن أوضح ما أوضح معالي الأخ رشاد بك الذي كان قبل فترة كبير العلماء وما أرجوه من المجلس الكريم أن يوافق على إلغاء هذا القانون . السيد التل : ياسيدي .

أريد أن أسجل معارضي بصوت عال على هذا الإلغاء .

الرئيس : هل هناك من يرغب في الكلام . (لم يبد أحد رغبة في الكلام)

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا القانون الذي سبق ووافق عليه مجلس النواب .

(فوافق المجلس عليه)

(وهذا هو نصه بالشكل النهائي وكما سيرسل للحكومة) .

الاسباب الموجبة

رأت الحكومة السابقة إنشاء دائرة باسم مجلس الوعظ والإرشاد للإشراف على المساجد وموظفيها وعلى شؤون الوعظ والإرشاد في المملكة بعد فصلها

عن ادارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وقد اصدرت لهذه الغاية القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والنظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ وقد اتفق على تأمين نفقات هذه الدائرة من مخصصات مجلس الاوقاف ومن الخزينة وقدرت النفقات بمائتي الف دينار تدفع منها الخزينة مائة الف ويدفع الباقي من موازنة الوقت.

لم يساعد الوضع المالي للموازنة العامة على تخصيص هذا المبلغ واكتفى بتخصيص خمسة وعشرون الف دينار لغايات رفع مستوى الوعظ والارشاد في المملكة مما يستحيل معه اقامة الدائرة المبحوث عنها بالشكل المتفق عليه سابقا بالاضافة الى ان ايجاد دائرة جديدة لاحمال يمكن القيام بها بواسطة دائرة الاوقاف فيه زيادة في النفقات لا مبرر لها وتوسع في انشاء اجهزة ودوائر جديدة تنقل كاهل الموازنة في المستقبل ، ونتيجة لذلك فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

قانون مؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون الوعظ والارشاد رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ والانظمة الصادرة بموجبها .

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية مادة المادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه كما ورد من مجلس النواب وهذا هو نصه بالصيغة النهائية كما سيرسل للحكومة .

الاسباب الموجبة

١ - اضيفت كلمة (والعمل) الى تعريف (الوزير) و (الوزارة) بالنسبة لاشراف وزارة الشؤون على نقابات العمال لكونها الجهة المختصة في تنفيذ احكام القانون المتعلق بالعمل والعمال .

٢ - وصلت مبالغ للمساعدات التقديرية في موازنة الوزارة ولتمكينها من صرف تلك المساعدات للجمعيات التعاونية ونقابات العمال فقد وجد من الضروري النص على ذلك في القانون .

قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل المؤقت

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف كلمة (والعمل) بعد عبارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) ابنا وردت في القانون الاصلي .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (والجمعيات التعاونية ونقابات العمال) بعد كلمة (المالات) الواردة في الفقرة (١) منها .

- ٨ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣ مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه كما ورد من مجلس النواب وهذا هو نصه بالشكل النهائي كما سيرسل للحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون السياحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالاستعاضة من نص الفقرة (أ) منها بما يلي :-
أ - مدير عام المطبوعات .

(ب)

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المقرر :

(قرار رقم ٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠ بحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداخنة والاعضاء سماحة الاستاذ الشيخ فديم الملاح ومعالي السيد عبد الحليم التمر ومعالي السيد علي المنداوي ومعالي السيد انور نسيبة ومعالي السيد رياض المفلح ، ونظرت في القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ قانون الوعظ والارشاد والمحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس ،

وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم برفضه وقد سبق لمجلس النواب أن قرر رفضه .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون بالشكل المرفوض فيه وكما سيرسل للحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

لوضع قانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢

بالنظر للمكانة التي تشغلها المساجد في حياة الامة الروحية وما للوعظ والارشاد من الاهمية البالغة في توجيه افراد الامة الوجهة الصالحة وبما ان الصالح العام يقتضي العناية بهذه الناحية الاجتماعية الخطيرة فقد وجد من الضروري تأسيس مجلس خاص يتولى الاشراف على المساجد وسائر المعاهد الدينية الاسلامية وتعيين الاشخاص اللائقين للقيام بالمهام التي وجدت من اجلها ، ولذلك وضع هذا القانون المؤقت لتحقيق هذه الاغراض .

قانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت

رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يؤسس في المملكة مجلس خاص يدعى مجلس الوعظ والارشاد ويشار اليه فيما يلي بالمجلس .

المادة ٣ - يرتبط المجلس برئيس الوزراء ويكون مركزه القدس وله ان يؤسس فروعاً اخرى في انحاء المملكة .

أ - رئيس يعين ويعزل بإرادة ملكية سامية بناء على تنسيب مجلس الوزراء .

ب - ثلاثة من علماء المسلمين يعينهم مجلس الوزراء لمدة سنتين بناء على تنسيب الرئيس المعين بمقتضى الفقرة (أ) ويجوز تجديد تعيينهم .

ج - ثلاثة من كبار الموظفين تنتدب واحداً منهم كل من وزارة الداخلية ومجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى ، والمديرية العامة للتوجيه والاتباء .

المادة ٥ - تكون للمجلس شخصية معنوية وله ان يقاضى وان يقاضى بهذه الصفة وان ينيب او يوكل عنه في الاجراءات القضائية .

المادة ٦ - يتولى المجلس القيام بالواجبات التالية :

أ - الاشراف على المساجد وما يحيط او يلحق بها من المكتبات او النوادي او الحدائق وكافة ما يتعلق بانشائها وصيانتها باستثناء ما نص عليه في قانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ او اي قانون اخر .

ب - الاشراف على المعاهد الدينية التي تعد خريجيها للقيام باعمال الوعظ والارشاد وسائر الشعائر الاسلامية واصدار النشرات والمجلات وايفاد البعثات العلمية .

ج - تعيين مدير عام وكافة الاثمة والخطباء والمعلمين وسائر الموظفين للقيام بالواجبات التي تقتضيها ادارة المساجد والمعاهد الدينية الخاصة لاشراف المجلس .

د - اعداد موازنة سنوية لكافة اعمال المجلس ورفع مجلس الوزراء لتصديق عليها قبل العمل بموجبها .

المادة ٧ - تعفى كافة معاملات ودعاوى واملاك المجلس من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف انواعها .

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق بهذا الخصوص تطبق على مستخفي المساجد والمعاهد الدينية الحاليين ، وعلى سائر الموظفين الذين يعينهم المجلس بمقتضى المادة السادسة ، احكام قوانين وانظمة للموظفين المعمول بها او اي تشريع اخر يقوم مقامها ، على ان يمارس المجلس صلاحيات لجنة انتقاء الموظفين ويمارس رئيسه صلاحيات الوزير ، والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة بمقتضى تلك القوانين والانظمة .

المادة ٩ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من الرئيس او نائبه وثلاثة من الاعضاء على الاقل وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او الاكثريّة وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس او نائبه .

المادة ١٠ - ينتخب المجلس في اول اجتماع يعقده من بين اعضائه ثانياً الرئيس ليتولى مسؤوليات الرئيس ويمارس صلاحياته عند غيابه او شغور مركزه .

المادة ١١ - يكون للمجلس صندوق خاص .

يمول على الوجه التالي :-

أ - مخصصات المجلس من ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣ .

ب - مخصصات مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى للجهات التي انتقلت للمجلس بمقتضى احكام هذا القانون .

ج - المخصصات التي يقرر مجلس الوزراء منحها للمجلس من خزينة الدولة اذا لم تفت المخصصات بمقتضى الفقرتين السابقتين بتسديد نفقاته .

المادة ١٢ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يضع انظمة خاصة لتنفيذ الاغراض العامة المبينة في هذا القانون .

المادة ١٣ - يلغى قانون الوعظ والارشاد والخطابة والتدريس في المساجد رقم (١) لسنة ١٩٥٥ ، كما يلغى نظام هيئة العلماء رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ واي قانون او نظام سابق الى المدى السلي تنعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٤ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : ليتفضل بقدر اللجنة المالية معالي السيد رشاد الخطيب لتلاوة المقررات والقوانين

(أ)

المقرر : (قرار رقم ٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٣ برئاسة دولة رئيس المجلس وبحضور كل من المقرر معالي السيد رشاد الخطيب والاعضاء معالي السيد عمر مطرومعالي السيد رفيق الحسيني ونظرت في القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الحالية اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب وهي :-

١ - مشروع قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية لسنة ١٩٦٣ .

٢ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الميزانية العامة لسنة المالية ٦٣/٦٢

٣ - القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون ضريبة الاراضي .

٤ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ قانون تنظيم الميزانية العامة .

٥ - مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ .

٦ - القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣ قانون ضريبة الموالشي .

٧ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .

٨ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣ .

(١) اللجنة المالية

الرئيس : يتلى مشروع قانون ضريبة الحسين الرياضية لسنة ١٩٦٣ مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاء المقرر مادة مسادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفرض الضرائب التالية لمنفعة مدينة الحسين الرياضية :

أ - نصف في المائة من قيمة البضاعة المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية تستوفيها السلطات الجمركية ب - مائة فلس عن كل مسافر يغادر المملكة الاردنية الهاشمية بطريق الجو يحصل بالفا بقة التي تحصل بها رسوم خدمات السفر الجوي .

المادة ٣ - ترصد حصة الضرائب المقررة في المادة السابقة في حساب الامانات باسم سلطة مدينة الحسين الرياضية .

هكذا من الاصل

المادة ٤ - مجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .	(٢) الرئيس : يتلى ملحق قانون الموازنة رقم (١٧) مادة مادة للموافقة عليه .
المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزيرا المسانية والمواصلات مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .	(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به للحكومة)

الاسباب الموجبة

دينار	الفصل ١٤/١ - النفقات العامة - وزارة المالية
٢٥٠٠٠	اضيف هذا المبلغ الى مادة المساهمة في ميزانية الجامعة الاردنية من اجل اقامة ابنة جديدة تستجيبا ظروف الدراسة والتوسع الطبيعي لجامعة في بداية عهدها .
٣٠٠٠٠٠	الفصل ٣٥ - وزارة المالية - فوق العاده .
	ادرج هذا المبلغ لمواجهة الاحوال الناجمة عن انحباس الامطار والجفاف الذي تتعرض له مختلف الوية المملكة .
١٣٠٠٠	ادرج هذا المبلغ لدفع قيمة الارض المستملكة في جبل عمان لتقديمها الى السفارة الكويتية مقابل تقديم مساحة مماثلة في الكويت للسفارة الاردنية .
١٠٠٠	ادرج هذا المبلغ على اعتباره قرضاً يمنح الى لجنة تنظيم مدينة العقبة ليستنى لها المباشرة في عمليات التنظيم المقرره، على ان يسترد المبلغ عند المباشرة ببيع قطع الاراضي التي جرى فيها التنظيم .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة

للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢) ويقرأ مع قانون الميزانية العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل. كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ المخصص	الاجمالي
١/١٤	النفقات العامة	٢٥٠٠٠	
٣٥	وزارة المالية/فوق العاده	٤١٣٠٠٠	٤٣٨٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المتضافه بموجب المادة الثانيه من هذا القانون من الاحتياطي العام .
٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣ - الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (١٥) المعدل لقانون ضريبة الاراضي مادة مادة للموافقة	عليه (فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرسل بها للحكومة)
---	---

الاسباب الموجبة

بالنظر لموجة الجفاف التي حصلت في المملكة خلال السنوات السابقة اصبحت من المتعذر على المزارع دفع الضرائب وخاصة في الاراضي البعلية . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان نسبة الضريبة على الاراضي البعلية قليلة اصلا للدرجة ان نفقات تحفيها وتحصيلها تزيد في اكثر السنين على الضريبة التي يجري تحصيلها . وللهذا الاسباب رؤى من الانسب رفع ضريبة الاراضي عن الاراضي البعلية على اختلاف انواعها ويتناول الاعفاء الاراضي المشجرة بغية تشجيع المزارعين على التشجير . ولما كانت اراضي السقي تدر ارباحا ثابتة فقد رؤى الابقاء على ضريبتها مع رفع نسبتها لتعويض جزء من الضريبة التي رفعت عن الاراضي البعلية .

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من ١٩٦٣/٤/١ .

المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصيل المتعلق بتعريف لفظة الارض ويستعاض عنه بالنص التالي :-

تعني لفظة (الارض او الاراضي) لاغراض هذا القانون الارض او الاراضي السقي والابنية القائمة عليها وكل شيء آخر ثابت فيها باستثناء الابنية الصناعية .

المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنه بالجدول التالي :-

الجدول

صنف الارض	الوصف	نفة الضريبة	فلس دينار
١	الاراضي المغروسة موزا	٥٠٠	١
٢	الاراضي المغروسة حمضيات	٦٠٠	
٣	الاراضي المغروسة فواكه اخرى	٣٠٠	
٤	اراضي السقي من الدرجة الاولى	١٠٠	
٥	اراضي السقي من الدرجة الثانية	٧٠	

هكذا منه الفصل

٤ - الرئيس : يتلى القانون رقم ٣٩ قانون تنظيم الميزانية مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به للحكومة)

الاسباب الموجبة

أوصت اللجنة المالية الملكية في تقريرها باجراء تغييرات جوهرية في اساليب تنظيم موازنة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . ومشروع قانون تنظيم الموازنة العامة المرفق مليا يوفر للجهاز القانوني لاجراء تحسينات رئيسية في تنظيم الموازنة .

- ونصوص القانون المقترح مبنية على المبادئ الاساسية الاتية الخاصة بإدارة الموازنة على نحو سليم .
- ١ - ان تنظيم الموازنة هو من أهم المسؤوليات التنفيذية للحكومة لما لها من تأثير حيوى على نمو الامة الاقتصادى وعلى مدى ونوعية الخدمات العامة التى تقدم للشعب .
 - ٢ - ان شمول الموازنة امر لازم حتى يتم تقديم برامج وخطط الحكومة المالية الكاملة للسنة القادمة في متن واحد يصلح اساساً لاتخاذ قرارات سليمة .
 - ٣ - يهرى اعداد مخصصات النفقات على اساس تخطيط للموازنة يضم فكرة (برنامج) او فكرة (انجاز) الامر الذى يتطلب القيام بتقدير النفقات لاعمال ونشاطات ومشاريع محددة المعالم .
 - ٤ - ان جانباً جوهرياً في شؤون الموازنة هو القيام بدراسة النتائج الادارية لاعمال كافة دوائر الحكومة وتحليلها وتحسينها .
 - ٥ - تأسيس دائرة للموازنة ترتبط بوزير المالية يرأسها مدير برتبة وكيل وزارة يكرس هو وموظفوه كل وقتهم لاعمال الموازنة .
 - ٦ - تعيين مأمور للموازنة في كل وزارة او دائرة على ان يفرض لاعمال الموازنة .
 - ٧ - ادخال فكرة التخطيط للبرامج والانجازات كأساس لتنظيم موازنة الحكومة وبهذه الطريقة يتم التاكيد من نجاح الاعمال التى تقوم بها الحكومة . ويعنى آخر تنبئ طلبات الاموال على اساس الخدمات التى تؤديها الحكومة للشعب وبهذا يكون الاتفاق مرتبطاً كل الارتباط بالقطاعات المحددة للعمل والخدمات والعلاقة بين النفقات التقديرية لمدة معينة والانجازات الفعلية لتلك النفقات هي مرحلة هامة من مراحل تخطيط موازنة الانجاز . وتطبق طريقة تخطيط الموازنة على اساس البرامج والانجازات يمكن ايجاد علاقة وثيقة بين النفقات المالية والعمل الفعلي المنجز .

٨ - ان دائرة تنظيم الموازنة العامة تهتم باستمرار في دراسة وتحليل وتقدير العمليات الادارية وعمليات البرامج الخاصة بجميع دوائر الحكومة والاستفادة من هذه الدراسات في وضع برنامج لتحسينها . فاذا ما نفذ هذا القانون حالاً وبشكل دقيق فانه يؤمن للحكومة وسائل تنظيمية واجرائية كافية لاعداد موازنة عامة تكون برنامجاً (مالياً) وخطة عمل لسنة معينة وتتمكن الحكومة بذلك من استخدام الموازنة العامة السنوية كأداة لتنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر فعالية .

قانون تنظيم الميزانية العامة

الموقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تنظيم الميزانية العامة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - في هذا القانون .
- أ - تشمل عبارة (الميزانية العامة) المنهاج المفصل لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية من الناحية المالية وتعنى الايرادات والنفقات المقررة لسنة مالية معينة .
 - ب - وتعنى كلمة (دائرة) اية وزارة او دائرة او ديوان او مكتب او مجلس او مؤسسة او سلطة تدخل مخصصاتها في قانون الميزانية العامة .
 - ج - وتعنى عبارة (النتائج المتوقعة) الخدمات والمنافع التى تتأق للشعب خلال سنة مالية بواسطة الدوائر الحكومية .
- المادة ٣ - أ - تؤسس دائرة خاصة تسمى (دائرة تنظيم الميزانية العامة) ترتبط بوزير المالية وتزود بعدد كاف من الموظفين .
- ب - يرأس الدائرة موظف يسمى مدير الميزانية العامة ويكون برتبة وكيل وزارة ويسين وفق القواعد القانونية المرعية في تعيين وكلاء الوزارات .
 - ج - يكون مدير الميزانية مسؤولاً مباشرة امام وزير المالية عن كافة الاعمال المتعلقة بدائرة تنظيم الميزانية العامة .
- المادة ٤ - يؤلف مجلس استشارى من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطنى ورئيس ديوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمار يبنى رأيه بالأمور المتعلقة بالسياسة العامة للميزانية .

هكذا منه الفصل

المادة ٥ - تتمتع دائرة تنظيم الميزانية العامة بالصلاحيات وتقوم بالأعمال التالية . -

- أ - اعداد الميزانية العامة السنوية للملكة الاردنية الهاشمية
- ب - اقتراح رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها مجلس الوزراء .
- ج - تنقيح طلبات التخصيصات المالية التي تتقدم بها كافة دوائر الحكومة بالتخفيض او الزيادة او الجمع او المقابلة او المراجعة .
- د - تمحيص كافة البرامج والاعمال والشاريع التي تطلب لها مخصصات بغية التأكد من جدواها وعلاقتها بعضها ببعض .
- هـ - التأكد من حذف الازدواجيات غير الضرورية في البرامج والتمويل .
- و - التثبت من مطابقة طلبات التخصيصات لسياسة الاقتصادية والمالية والقرارات الاخرى التي يتخذها مجلس الوزراء .
- ز - طلب المعلومات اللازمة من كافة دوائر الحكومة فيما يتعلق بكافة البرامج والاعمال والشاريع وتمويلها .
- ح - الاطلاع على كافة الوثائق والمخابرات والقيود المالية لاية دائرة من دوائر الحكومة .
- ط - تدقيق وتحليل الاعمال الادارية والبرامج لكافة دوائر الحكومي واعداد مايلزم - لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع ديوان الموظفين .
- ي - اعداد بيان مفصل بالعمليات الضرورية لاقرار الميزانية على ان يحدد لكل من هذه هذه العمليات وقت معين تتم فيه بحيث تنجز الموافقة النهائية على الميزانية العامة قبل اليوم الاول من شهر نيسان من كل سنة .

المادة ٦ - يكون وكيل الوزارة او مدير الدائرة او من ينوب عن اى منهما حلقة الاتصال بين دائرة تنظيم الميزانية العامة ووزارته او دائرته في كافة الشؤون المتعلقة بالميزانية .

المادة ٧ - يجب ان يتضمن مشروع قانون الميزانية العامة الامور التالية . -

- أ - كشفاً يحوى على تقديرات الايرادات والنفقات لسنة الميزانية المقبلة ووصفاً موجزاً يشرح برامج الحكومة المقترحة المختلفة لاثباته في خطبة الميزانية .
- ب - جدولاً عاماً يوضح بإيجاز الايرادات والنفقات الفعلية لسنة المالية المنتهية التي تسبق السنة الحالية وتقديرات الايرادات والنفقات لسنة المالية الحالية .

ج - جدولاً يتضمن الايرادات المقدرة للسنة المالية المقبلة حسب مصدر الايراد بمقتضى القوانين المعمول بها وقت تقديم الميزانية

د - جدولاً يوضح بإيجاز الوضع المالي للخزاة العامة

هـ - جدولاً يوضح ما للحكومة وما عليها من ديون قصيرة او طويلة الاجل داخلية او خارجية والخطط المقترحة لتسديدها .

و - وصفاً موجزاً لبرامج الحكومة واهداف هذه البرامج والنتائج المتوقعة والمخصصات التي رصدت لدوائر الحكومة على شكل فصول كما نص على ذلك الدستور .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٩ - مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٥ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون
ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات
(فتلاه المقرر مادة مادة ، ووافق المجلس على
كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل
النهائي الذي سيرسل به للحكومة)

قانون رقم (لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي

داخل مناطق البلديات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات
لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١ - ٤ - ١٩٦٤ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء فيها تفسيراً لفظه (المالك) والاستعاضة عنه
بما يلي .

« تعنى لفظه المالك لأغراض هذا القانون ، الشخص الذي ينتفع انتفاعاً مباشراً بالملك
أو الذي يتقاضى بدل إيجاره ، أو إيراده ، ويشترط في ذلك أن يعتبر المالك المسجل هو
المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية . »

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي .

أ - بالغاء ما جاء في البند (ل) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

ل - أية ابنية مستعملة كلياً دوراً للسكن يسكنها اصحابها داخل منطقة امانة العاصمة
اذا كان صافي قيمة إيجارها السنوي لا يتجاوز (٢٥) ديناراً أو لا يتجاوز (٥)
ديناراً اذا كانت الابنية داخل مناطق البلديات الاخرى .

ب - باضافة الفقرة (٤) التالية اليها : -

٤ - لو زير المالية أن يعفى كلياً أو جزئياً أية ابنية أو أراضٍ إمن الضريبة المستحقة
عليها عن أية سنة من السنين ، أو أن يقرر إعصادة الضريبة التي استوفيت
عن تلك السنة ، أو إعصادة أي جزء منها اذا وجد أن هذه الضريبة تحققت
بنتيجة خطأ أو تكرار في سجلات الضريبة .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

١٣ - (١) تكون فئة الضريبة كما يلي : -

أ - سبعة عشر في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي
تقوم عليها أو تحيط بها .

ب - عشرة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني

٢ - تدفع الخزينة لصندوق البلديات سنوياً ٤٢٪ من صافي تحصيلات الضريبة
والغرامة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود تلك البلدية
اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - تدفع للبلدية حصتها من بقايا الضريبة والغرامة التي تحصل بعد العمل . بهذا
القانون وفق الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

١٥ - ١ - اذا لم تدفع الضريبة خلال السنة المالية التي تحققت فيها الضريبة يستوفى من المكلف
مبلغ اضافي كغرامة بنسبة عشرة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة
وتزاد الغرامة عشرة في المائة اخرى اذا لم تدفع الضريبة خلال سنة التحقق التالية وهكذا
بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة عن ٥٠ بالمائة من الضريبة المستحقة الاداء ، على
أن لا يؤثر ذلك على تحصيل الضريبة المستحقة بمقتضى قانون تحصيل الاموال
الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ أو أي تشريع آخر يقوم مقامه .

٢ - بقايا السنة المالية ٦٣ / ٦٤ وبقايا السنين السابقة المسدورة على تاريخ العمل بهذا
القانون تسرى عليها احكام الفقرة (١) من هذه المادة كما لو كانت متحققة عن
السنة المالية ٦٤ / ٦٥ ، على أن لا يؤثر ذلك على الغرامة المتحققة بمقتضى
أحكام القانون الاصلي .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بحذف عبارة (التسعة اشهر الاولى من) التي جاءت
في الفقرة الشرطية الواردة بعد الفقرة (ب) منها .

- ٦ -

(قتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على

كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل
التفاني الذي سيرسل به للحكومة)الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ١٨ قانون
ضريبة المواشي مادة مادة للموافقة عليه

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون ضريبة المواشي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفرض ضريبة على المواشي المستوردة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية بالمعدل المبين ازاء كل منها دون تمييز بين الصغير والكبير منها ودون اجحاف بأى اتفاق ابرم أو سيرم بين الحكومة الاردنية وحكومة البلاد المستوردة منها تلك المواشي :-

فلس

٨٠٠ عن كل رأس من الابل

٨٠٠ عن كل رأس من الجاموس

٨٠٠ عن كل رأس من البقر

٨٠٠ عن كل رأس من الخنازير

٢٠٠ عن كل رأس من الضأن

٢٠٠ عن كل رأس من الماعز

المادة ٣ - تستوفى الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر المواشي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهيرة وتطبق عليها الاحكام الواردة في قانون الجمارك والكومن المتعلقة بالتهرب :

المادة ٤ - تعفى من الضريبة المواشي التي تستوردتها الحكومة أو أية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة المواشي رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع اردني أو فلسطيني سابق تتعارض احكامه مع هذا القانون .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون :

- ٧ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٢٥ قانون
للموازنة العامة للسنة المالية ٦٤/٦٣السيد المفلح : لي كلمة دولة الرئيس حول
هذا القانون

الرئيس : تفضل

السيد المفلح : نصت المادة السادسة من هذا
القانون على ما يلي :« لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة
خارج جهاز الحكومة الا بموظف يستخدم مؤقتا
وعلى الضرورة بموجب عقد لمدة تلك الاعارة... الخ. »ان صرح هذا القانون لتسير عليه جميع اجهزة
الدولة فلا ينطبق على جهاز وزارة العدلية لان موظفي
العدلية وخاصة القضاة من نوعين ، من الاساتذة
الحامين وتؤخذ القضاة من الموظفين الذين يعملون
في الاعمال القلمية لمدة بين سنتين او ثلاث سنوات ،
في هذه الحالة اذا تركنا المادة السادسة على شكلها
الحاضر يتعلم على وزارة العدلية فيما بعد ان تجد من
ريد ان تختاره للقضاء ، لانها اذا ارادت ان تأخذ
ذلك من الحامين فلا يوجد محامي يترك عمله ويعين
لمدة سنة بموجب عقد ، ولا يوجد في صنف الكتبة
من تتوفر فيه الأهلية بسبب الغبن في المادة .لهذا ارى ان تعديل المادة باستثناء القضاة من
هذا التقييد .السيد الهنداوي : انا اعتبر وبحسب الاصول
القانونية ان الموازنة قوانين الموازنات يجب ان تحتوي
على مادتين فقط مادة للثقات ومادة للواردات وما
هذا هذا يعتبر حشوا في القانون لا لزوم له . اما
النقطة التي اثارها معالي رياض بك فان الحق بجانبهفيها من ناحية فنية ، ولكن الموازنة قاربت على
الانتهاء وليس بالامكان الآن اجراء اي تعديل ،
ولكن يمكن توصية الحكومة انه في المستقبل وفي
الموازنات القادمة ان لا تضع الحكومة شيئا من هذه
المواد في قوانين الموازنة .

وزير العدلية : دولة الرئيس

اعارت العدلية عددا من القضاة للكويت
والبحرين وقطر وبحكم القانون الموجود بين ايدينا
قانون الموازنة العامة لا تملك ان تعين قضاة في امكانهم ،
ولكن تستطيع ان ترتبط بعقد مع بعض الحامين
وهذا الامر غير متيسر ، وقد قام المجلس القضائي
بلفت نظر وزارة العدلية لهذه الناحية ، فاذا كان
بالامكان تعديل هذا الوضع بحيث يعطى لوزارة
العدلية حق التعيين مجددا كان هذا فيه تيسير كبير
للأمور المتعلقة بوزارة العدلية .وزير المالية : تعديل هذه المادة يترجم اعادة
القانون الى مجلس النواب فيمكن لمعالي وزير العدلية
ان يقدم بمشروع قانون جديد مستقل عن هذا
القانون .وزير العدلية : كما يؤخذ على هذا القانون ان
المعار اذا عاد الى العدلية لن يجد مكانه شاغراً وهذا
مالفت نظرنا الى سيادة الرئيس فأنا ارجو المجلس
الكريم ان يجد لنا حلا لهذا الموضوع .السيد الهنداوي : ان الصعوبة التي تشكو منها
وزارة العدلية يمكن حلها الآن بانتداب القضاة من
الاماكن الفاضلة وحتى تأتي الموازنة القادمة والمجلس
يوصي الحكومة ان لا تعود لوضع مواد خلاف
المادتين الثقات والواردات .وزير العدلية : يمكن معالجة هذا الموضوع
بطريق الانتخاب بصورة مؤقتة لتسير الموازنة .

الرئيس : والأنا يتلى قانون الموازنة العامة المؤقت للسنة المالية ٦٤/٦٣ رقم ٢٥ لسنة ٦٣ مادة مائه وفصلا فصلا للتصويت .
(تلي القانون مادة مائه ووافق المجلس عن كل مسادة منه وعليه بمجموعه وكذلك فصول الموازنه فصلا فصلا وعلى الفصول بمجموعها وهذا هو النص بالشكل النهائي الذي سيرسل للحكومة)

قانون الموازنة العامة المؤقت

للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام القانون المؤقت (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٤/١ .
- المادة ٢ - يخصص لتنفقات الحكومة عن الاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ مبلغ (٤٣٥٣٥٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .
- المادة ٣ - تقدر الواردات للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ بمبلغ (٣٧٦٠٤٨٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .
- المادة ٤ - يؤمن العجز البالغ قدره (٥٩٣٠٢٠٠) دينار من الزيادة المنتظرة في الواردات ومن الاحتياطي العام .
- المادة ٥ - لا يجوز اجراء الترفيعات المقررة للوظائف التي رفعت درجاتها في الموازنة العامة الا لشاغلي الوظائف المذكورة الذين انما اربع سنوات في درجاتهم الحالية بتاريخ ١٩٦٣/٤/١ .
- المادة ٦ - لا يجوز ملء وظيفة اى موظف يعار للخدمة خارج جهاز الحكومة الا بموظف يستخدم مؤقتا وعند الضرورة بموجب عقد لمدة تلك الاعارة وبشرط عدم تجاوز مخصصات درجة الموظف المعار .
- المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .
- المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من اى مادة من مواد النفقات المتكررة الى النفقات الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية (دائرة الموازنة العامة) ولا يجوز العكس .
ب - لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى في اى قسم من اقسام الفصل الواحد الا بموافقة وزير المالية (دائرة الموازنة العامة) .
- المادة ٩ - لا يجوز اصدار حوالات مالية اكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات المتكررة الوقوع ولمدة ثلاثة اشهر فقط ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية (دائرة الموازنة العامة) .
- المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

النفقات	رقم	الفصل	عنوانه	النفقات المتكررة ٦٤/٦٣ دينار	النفقات الانمائية ٦٤/٦٣ دينار	اجال مخصصات الفصل ٦٤/٦٣ دينار
١	١	البلاط الملكي الهاشمي	١٣٦٣٠٠	١٣٦٣٠٠	...	١٣٦٣٠٠
٢	٢	مجلس الامة	٩١٥٠٠	٩١٥٠٠	...	٩١٥٠٠
٣	١/ ٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٥٩٥٠٠	٥٩٥٠٠	...	٥٩٥٠٠
٣	٢/ ٣	الاذاعة	٣٦٢٦٠٠	٣٦٢٦٠٠	١٧٣٠٠٠	٥٣٥٦٠٠
٣	٣/ ٣	دائرة السياحة	١٠٢٦٥٠	١٠٢٦٥٠	٣٠٠٠٠	١٣٢٦٥٠
٣	٤/ ٣	دائرة الآثار	٤٠٧٠٠	٤٠٧٠٠	٥٠٠٠٠	٤٥٧٠٠
٣	٥/ ٣	دائرة المطبوعات	٤٤٥٠٠	٤٤٥٠٠	...	٤٤٥٠٠
٤	١/ ٤	وزارة الداخلية	١١٢٩٠٠	١١٢٩٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٢٩٠٠
٤	٢/ ٤	الشؤون البلدية والقروية	٣٥٩٠٠	٣٥٩٠٠	...	٣٥٩٠٠
٤	٣/ ٤	دائرة الجوازات	٤٣٤٠٠	٤٣٤٠٠	...	٤٣٤٠٠
٤	٤/ ٤	دائرة الارتباط الخارجي	٦٩٠٠	٦٩٠٠	...	٦٩٠٠
٤	٥/ ٤	الامن العام	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	...	٢٥٠٠٠٠
٥	١/ ٥	وزارة الدفاع	٦٠٠٠	٦٠٠٠	...	٦٠٠٠
٥	٢/ ٥	القوات المسلحة	١٨٥٦٥٠٠	١٨٥٦٥٠٠	...	١٨٥٦٥٠٠
٦		وزارة العلية	٢٥١٢٠٠	٢٥١٢٠٠	...	٢٥١٢٠٠
٧		وزارة التربية والتعليم	٣٥٢٤٥٠	٣٥٢٤٥٠	٧٩٧٠٠	٣٦٠٤٢٥٠
٨		وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٣٥٤٠٠	٢٣٥٤٠٠	٥٠٠٠	٢٤٠٤٠٠
٩	١/ ٩	وزارة الزراعة	٢٥١٧٠٠	٢٥١٧٠٠	٢٦٦٠٠	٢٧٨٣٠٠
٩	٢/ ٩	دائرة الحراج	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠	١٦٢٠٠٠
٩	٣/ ٩	دائرة البيطرة	٦٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	٢٠٠٠	٦٨٠٠٠
٩	٤/ ٩	دائرة الارشاد الزراعي	٩٥٨٠٠	٩٥٨٠٠	...	٩٥٨٠٠
٩	٥/ ٩	دائرة البحث العلمي	٨٨٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٠٠٠
١٠		وزارة الاشغال العامة	٩٠٦٩٥٠	٩٠٦٩٥٠	٦١١١٥٠	١٥١٨١٠٠
١١	١/ ١١	وزارة الاقتصاد الوطني	٥٧٠٠٠	٥٧٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٤٠٧٠٠٠
١١	٢/ ١١	دائرة الاحصاءات العامة	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	...	٣٣٠٠٠

هكذا من الأصل

تابع جدول رقم (۱)

رقم	الفصل عنوانه	النفقات المتكررة ٦٤/٦٣ دينار	النفقات الاعمالية ٦٤/٦٣ دينار	اجال مخصصات الفصل ٦٤/٦٣ دينار
٣/١١	دائرة التموين والاستيراد والتصدير	٤٨٠٠٠٠	٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
١/١٢	وزارة المواصلات / السبرق والبريد والهاتف	٥٥٦٧٠٠	٤٤٢٠٠٠	٩٩٨٧٠٠
٢/١٢	الطيران المدني	١٥٣٢٠٠	٧٠٢٠٠	٢٢٣٤٠٠
١/١٣	وزارة المالية	٢٠٧٣٦٠٠	٥٤٣٨٠٠	٢٦١٧٤٠٠
٢/١٣	دائرة خيرية الدخل	١٥٨٧٠٠	٠٠٠	١٥٨٧٠٠
٣/١٣	دائرة الميزانية	١٠٢٠٠	٠٠٠	١٠٢٠٠
٤/١٣	دائرة مراقبة العملة	١٢٥٠٠	٠٠٠	١٢٥٠٠
٥/١٣	الجمارك	٢١٩٧٠٠	١٦٨٠٠	٢٣٦٥٠٠
٦/١٣	الأراضي والمساحة	٢٠٥٥٠٠	٠٠٠	٢٠٥٥٠٠
١٤	وزارة الخارجية	٥٨٠٠٠٠	٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
١٥	وزارة الأبناء والتعمير	٦٥٥٠٠	٠٠٠	٦٥٥٠٠
١٦	وزارة الصحة	١٣٧٩٥٠٠	١٣١٥٠٠	١٥١١٠٠٠
١٧	المحاكم الشرعية	٨٠٣٥٠	٠٠٠	٨٠٣٥٠
١٨	ديوان المحاسبة	٧٠٤٠٠	٠٠٠	٧٠٤٠٠
١٩	ديوان الموظفين	٢١١٥٠	٠٠٠	٢١١٥٠
٢٠	سلطة قناة الغور الشرقية	٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢١	سلطة المياه المركزية	٩٧٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	٣٢٩٠٠٠
٢٢	مجلس الاعمار	١٢٤٠٠٠	٦٥٠٧٨٠٠	٦٦٣١٨٠٠
	المجموع العام	٣٤٠٦٥٤٥٠	٩٤٦٩٥٥٠	٤٣٥٣٥٠٠٠

جدول رقم (۲)

الواردات

رقمه	عنوانه	الفصل	تقدير الواردات لسنة
١	الجمارك والمكوس		١٩٦٤/٩٦٣ المالية
٢	الضرائب		دينار
٣	الرخص		٦٢٧٩٠٠٠
٤	الرسوم		٢٨٣٠٠٠٠
٥	البرق والبريد والماتف		١١٦٦٠٠٠
٦	واردات املاك الدولة		٢٤١٤٠٠٠
٧	الفوائد والارباح		١٣٦٢٠٠٠
٨	الواردات المختلفة		٣٧٠٠٠
	المجموع		١١٩٢٠٠٠
	المساعدات والقروض		١٩٦٢٠٠٠
٩	المجموع		١٧٢٤٢٠٠٠
	العجمن		٢٠٣٦٢٨٠٠
	المجموع العام		٣٧٦٠٤٨٠٠
			٥٩٣٠٢٠٠
			٤٣٥٣٥٠٠٠

daily in life

- ٨ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٣٠)
كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل
مادة ٣٠ : يتلى القانون المؤقت رقم (٣٠)
الذي سيرسل به للحكومة .

الاسباب الموجبة

دينار الفصل ١٣/١ ج - وزارة المالية / النفقات العامة

٥٠٠٠٠ اضيف هذا المبلغ الى المادة ٣١ اجهزة والآلات واثاث لتأمين شراء سيارات تنكيات الماء
التي يستوجبها تزويد القرى العطشى بالماء .

الفصل ١٤ - وزارة الخارجية

احدثت هذه الدرجة بناء على طلب من سيادة رئيس الوزراء ووزيرا الخارجية مع ائتميل درجة
ادنى مقابلة لها ولن يؤدي ذلك الى طلب اية زيادة في المخصصات المرسدة للرواتب .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت

للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣)
ويقرأ مع قانون الموازنة العامة المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٣ .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيلي :

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ المخصص	الاجمال
١٣/١ ج	النفقات العامة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون كما يلي :-

أ - ١٥٠٠٠ دينار من مخصصات الفصل ١٢/٢ ب المادة (٣١) النفقات الانمائية .

ب - ٣٥٠٠٠ دينار من مخصصات الفصل ١٠ ب المادة (٣٢) الفقرة (٢٢) الطرق القروية / النفقات الانمائية .

٤ - تجري التعديلات التالية في جدول الوظائف الملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ .

أ - احدث وظيفة سفير مرتبه اولى براتب (١٣٠) دينارا في الفصل ١٤ وزارة الخارجية .

ب - احدث وظيفة سفير مرتبه ثانية براتب (١٢٠) دينارا في الفصل ١٤ وزارة الخارجية .

٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

- ب -

الرئيس : يتلى قرار اللجنة المالية رقم (٣)

المقرر :

(قرار رقم ٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصائها

القانوني بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٣ برئاسة دولة رئيس

المجلس وبحضور المقرر معالي السيد رشاد الخطيب

والاعضاء معالي السيد عمر مطر ومعالي السيد رفيق

الحسني ، ونظرت في القوانين الحالية اليها من قبل

دولة رئيس المجلس وبعد دراستها ومناقشتها قررت

توصية المجلس برفضها بسبب أن هذه المشاريع قد

صدرت بشكل قوانين مؤقتة ، وقد سبق للجنة أن

قررت توصية المجلس الكريم بقبولها في قرارها

السابق رقم (٢) وهي : -

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة

للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣

١ - يسمى هذا القانون (القانون الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤) ويقرأ مع قانون
الموازنة العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من

تاريخ ١/٤/١٩٦٣ .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيلي :

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ المخصص	الاجمال
١٤/١	النفقات العامة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٣٥	وزارة المالية / فوق العادة	٤١٣٠٠٠	٤٣٨٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الاحتياطي العام .

الاسباب الموجبة

دينار	الفصل ١٤/أ - النفقات العامة - وزارة المالية
٢٥٠٠٠	اضيف هذا المبلغ الى مادة المساهمة في ميزانية الجامعة الاردنية من اجل اقامة ابنية جديدة تستوجبها ظروف الدراسة والتوسع الطبيعي للجامعة في بداية عهدها .
دينار	الفصل ٣٥ - وزارة المالية - فوق العادة
٣٠٠٠٠٠	ادرج هذا المبلغ لمواجهة الاحوال الناجمة عن المحاسن والامطار والجفاف الذي يتعرض له مختلف الوية المملكة .
١٣٠٠٠	ادرج هذا المبلغ لبيع قيمة الارض المستملكة في جبل عمان لتبديدها الى السفارة الكويتية مقابل تقديم مساحة مماثلة في الكويت للسفارة الاردنية .
١٠٠٠٠٠	ادرج هذا المبلغ على اعتباره قرضاً يمنح الى لجنة تنظيم مدينة العقبة ليتسنى لها المباشرة في عمليات التنظيم المقررة ، على ان يسترد المبلغ عند المباشرة ببيع قطع الاراضي التي جرى فيها التنظيم .

تفاصيل ملحق الميزانية العامة

الفصل	المادة	المبلغ المخصص	الاجمال
دينار	دينار	دينار	دينار
١٤/أ - النفقات العامة	أ - النفقات العادية		
	٢٥ - مساهمة في ميزانية الجامعة الاردنية .	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
	ب - النفقات (فوق العادة) :		
	٥ - الاسهام	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
	٦ - استملاك ارض في جبل عمان	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠
	٧ - قرض لجنة تنظيم مدينة العقبة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	المجموع	٤١٣٠٠٠٠	٤١٣٠٠٠٠

-٢-

الرئيس : يتلي مشروع قانون ضريبة المواشي للتصديق على رفضه .

النواب :

رفضه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيعاد به لمجلس

رفضه المقررة مادة مادة ووافق المجلس على

الاسباب الموجبة

بالنظر للجفاف الذي حصل في المملكة خلال السنوات الماضية وبالنسبة لانقراض معظم الثروة الحيوانية نتيجة لذلك فقد روى من الضروري الغاء ضريبة المواشي عن المواشي الموجودة في المملكة لتخفيف عبئها عن المكلف ولتشجيعه على مواصلة تربيتها والاهتمام بها .

لقد روى من الضروري الابقاء على الضريبة على المواشي المستوردة وبنسبة اعلى من النسبة الحالية لانها تستوفى مرة واحدة فقط ولتعويض جزء من الموارد التي فقدتها الخزينة بسبب الغاء الضريبة على المواشي المحلية .

مشروع

قانون ضريبة المواشي

رقم () لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تفرض ضريبة على المواشي المستوردة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية بالمعدل المبين ازاء كل منها دون تمييز بين الصغير والكبير منها ودون اجحاف بأي اتفاق ابرم أو سيرم بين الحكومة الاردنية وحكومة البلاد المستوردة منها تلك المواشي .

فلس	عن كل رأس من الابل
٨٠٠	عن كل رأس من الجاموس
٨٠٠	عن كل رأس من البقر
٨٠٠	عن كل رأس من الخنازير
٤٠٠	عن كل رأس من الضأن
٤٠٠	عن كل رأس من الماعز

المادة ٣ - تستوفي الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر المواشي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهربة وتطبق عليها الاحكام الواردة في قانون الجمارك والمكوس المتعلقة بالتهريب .

المادة ٤ - تعفى من الضريبة المواشي التي تستوردها الحكومة أو أية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة المواشي رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع اردني أو فلسطيني سابق تتعارض احكامه مع هذا القانون .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣-
الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي مادة مادة للتصويت على رفضه .
(فتالة المقرر مادة مادة ووافق المجلس على رفضه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيعاد به لمجلس النواب)
الاسباب الموجبة

بالنظر لموجة الخفاف التي حصلت في المملكة خلال السنوات السابقة اصبح من المتعذر على المزارع دفع الضرائب وخاصة البعلية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان نسبة الضريبة على الاراضي البعلية قليلة اصلا للدرجة ان نفقات تحفيها وتحصيلها تزيد في اكثر السنين على الضريبة التي تجري تحصيلها . ولهذه الاسباب ورؤى من الانسب رفع ضريبة الاراضي البعلية على اختلاف انواعها ، ويتناول الاعفاء الاراضي المشجرة بغية تشجيع المزارعين على التشجير .
ولما كانت اراضي السقي تدبر ارباحا ثابتة فقد روى الابقاء على ضريبتها مع رفع نسبتها لتعويض جزء من الضريبة التي رفعت عن الاراضي البعلية .

مشروع

قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من ١٩٦٢/٤/١
المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصلي المتعلق بتعريف لفظة الارض ويستعاض عنه بالنص التالي :

تعني لفظة « الارض أو الاراضي » لاغراض هذا القانون الارض أو الاراضي السقي والابنية القائمة عليها وكل شيء آخر ثابت فيها باستثناء الابنية الصناعية :
المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي :-

الجدول

صنف الارض	الوصف	نفة الضريبة	
		فلس	دينار
١	الاراضي المغروسة موزاً	٥٠٠	١
٢	الاراضي المغروسة حمضيات	١٠٠	١
٣	الاراضي المغروسة لواكه اخرى	٣٠٠	١
٤	اراضي السقي من الدرجة الاولى	٣٠٠	١
٥	اراضي السقي من الدرجة الثانية	١٥٠	١